أي ديمقراطية للعمال التونسيين؟

فاضل علي رضا

2020

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـمال إفريقيا
North Africa Office

فاضل علي رضا

صحفي مستقل وباحث ومحلل سياسي. في أفريل 2019، شارك في تأسيس موقع مشكال الإخباري التونسي، حيث يعمل كرئيس تحرير. يدرّس حاليا التنمية لطلاب الجامعات في تونس. حاصل على درجة الماجستير في سياسات الشرق الأوسط من جامعة لندن.

ترجمة أسامة سليم

كاتب ومترجم تونسي، عضو في منتدى التجديد ومحرر بموقع الهامش، مهتم بالحركات الاجتماعية والهجرة والتحولات المجتمعية.

منـذ الثـورة التونسـية سـنة 2011، حدثـت سلسـلة مـن الإصلاحـات الديمقراطيـة في المجـال السـياسي الرسـمي. ومـع ذلـك، فـإن عمليـات الدمقرطـة (إرسـاء الديمقراطيـة) الجاريـة لـم تمتـد إلى الاقتصـاد، عـلى الرغـم مـن حقيقـة أن المظالـم الاقتصاديـة هـي الـتي أججّـت الثـورة. عـلى العكـس مـن ذلـك، فـإن إسـتراتيجية الإصـلاح الاقتصـادي المهيمنـة الـتي تبنتهـا الحكومـات التونسـية المتعاقبـة والـتي روجـت وعـبّرت عنهـا المؤسسـات الماليـة الدوليـة ومؤسسـات التنميـة قـد عمقـت مـشروع النيوليبراليـة المسـتمر منـذ عقـود مـن التحريـر الاقتصـادي ورفـع القيـود عـن السـوق والخصخصـة. في حـين أن الذرائـع الجديـدة لتثبيـت وتدعيـم هـذا المسـار النيوليـبرالي الجديـد تسـتخدم لغـة الديمقراطيـة، فإنهـا مـع ذلـك تحـدد حقـوق العمـال عـلى أنهـا عقبـة أمـام النمـو الاقتصـادي. حـتى يومنـا هـذا، مـا زال العمـال التونسـيون يناضلـون مـن أجـل حقوقهـم، حيـث يـرون في ثـورة 2011 لحظـة [مناسـبة] فشـلت في ترجمـة مطالبهـم مـن أجـل عدالـة اقتصاديـة واجتماعيـة أكـبر.

تحـاول هـذه الورقـة البحثيـة أن تسـلط الضـوء عـلى كيفيـة تناقـض البرنامـج النيوليبرالي للإصـلاح الاقتصـادي فـترة مـا بعـد 2011 والمبـني عـلى تصـوّر عمـودي يمتـد مـن الأعـلى إلى أسـفل مـع المطالـب الشـعبية المعـبّر عنهـا في تعبئـة ممتـدّة مـن الأسـفل إلى الأعـلى للعمـال التونسـيين الذيـن يكافحـون ليـس فقـط مـن أجـل فـرص عمـل ولكـن مـن أجـل ظـروف أفضـل ومزيـد مـن الحقـوق.

الفهرس

المقدمة: 5

العمال التونسيون وأسطورة رجل الأعمال المكبوت 7

محمد البوعزيزي: من الرمز الثوري إلى الطوطم الليبرالي 9

الاضطرابات العمالية: القوة الخفية وراء الثورة 10

2 لماذا تعجز توصيات الاقتصاد الكلي الحالية القائمة على أصولية السوق عن تحقيق أهدافها؟ 31

مؤسسة تحدي الألفية: حماية العمال والنقابات والرعاية الاجتماعية هي «قيود» 14

مقاربة البنك الدولي: السياسة الصناعية بدون حقوق عمالية، التجارة بدون سلطة 15

3 (غياب) حقوق العمال في القطاع الخاص 18

العاملات في مجال النسيج في تونس 18

ظروف العمل في قطاع الصناعة والصناعات الغذائية 20

4 لماذا لا تكون الحماية القانونية للعمال فعالة؟ 22

قصور إنفاذ القانون 22

استراتيجية الاستثمار وتزايد معدل طبيعة العمل غير المستقرة 24

الاستنتاجات 27

المقدمة:

تتمثل إحدى أكبر التحديات التي تواجه الديمقراطية التونسية في استمرارية الأزمة الاقتصادية المتواصلة[1]. لقد شعر عامة التونسيون بهذه الأزمة بشكل مباشر أمام ارتفاع الأسعار والبطالة[2]. غالبًا ما عبّر الأشخاص العاديون الذين يبحثون عن وظائف - خاصة في صفوف الشباب وخريجي الجامعات في المناطق المهمشة -، عن هذا الطلب من خلال الاعتصامات والمظاهرات وغلق الطرقات. كان الشعار البارز خلال ثورة 2011 وفي الحركات الاحتجاجية اللاحقة هو «شغل، حرية، كرامة وطنية»، لكن التعبئة السياسية الشعبية التي بلغت ذروتها في عام 2011 لم تكن فقط حول «العمل» كمطلب لمزيد من فرص العمل؛ كان الأمر يتعلق أيضًا بظروف عمل أفضل ونفوذ أكبر داخل مكان العمل حيث أضرب العمال في جميع أنحاء تونس وبدأوا في التظاهر ثم رفعوا دعاوى قضائية ضد أصحاب العمل.

في ماي 2011، تعهدت حكومات ومؤسسات دولية بما يصل إلى 40 مليار دولار[3] من المساعدات الاقتصادية الكلية للعديد من الدول العربية «في مرحلة انتقالية» في إطار ما يسمى شراكة دوفيل في لقاء قمة مجموعة الثماني «لتوفير الدعم السياسي والمالي للدول العربية[4]». «في سبتمبر 2011، أصدر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعديد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى بيانًا يتعهدون فيه بدعم شراكة دوفيل «بناءًا على (1) عملية سياسية لدعم الانتقال الديمقراطي ؛ و (2) إطار اقتصادي لحكومة شفافة وخاضعة للمساءلة وكذلك للنمو المستدام والشامل. «وأكد هذا البيان الذي وقعه رؤساء المؤسسات المالية الدولية والذي أعطى الأولوية لدعم «الحوكمة والشفافية والمساءلة في الأنشطة الاقتصادية» و«الاندماج الاجتماعي والاقتصادي» أن «تطلعات شعوب المنطقة تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي[5]».

من الناحية العملية، كان التسكين من أجل تعبئة العمالة الذي حدده الدائنون للدولة التونسية هو التركيز الضيق على خلق المزيد من الوظائف من خلال محاولة جعل القطاع الخاص «أكثر جاذبية» للاستثمار الرأسمالي وتحديداً الاستثمار الأجنبي. تتماشى هذه المقاربة مع بعض الافتراضات الأساسية للنظرية الاقتصادية التقليدية ونظريات التنمية المألوفة. الافتراض الأول هو أن ظروف العمل السيئة هي مجرد تأثير لزيادة المعروض من العمالة و/ أو نقص المعروض من الطلب. بلغة واضحة، هذا يعني أنه إذا كانت هناك وظائف أكثر من العمال، فإن أصحاب العمل سيعملون بشكل طبيعي على تحسين ظروف العمل لجذب العمال. ويعني هذا المنطق أن الطريقة الوحيدة التي تجعل أصحاب القرار السياسي (واضعو السياسات) يستجيبون للمطالب الاقتصادية للثورة التونسية هي طرح سؤال: «كيف يمكننا خلق المزيد من الوظائف؟» —افتراض أن حل هذا اللغز سيحل بشكل طبيعي أو على الأقل يخفف من جميع المشاكل الأخرى المتعلقة بالعمل ومظالم العمل وغيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية المتعلقة بالعمل.

1 Borzou Daragahi, "Belt-tightening demands put Tunisia's democracy at risk," New York Times, May 3, 2018,

https://www.nytimes.com/2018/05/03/world/middleeast/tunisia-democracy-economy-reform.html.

2 Fadil Aliriza, "'Two classes left – rich and poor': Sinking Tunisia's currency," Middle East Eye, May 4, 2018,

http://www.middleeasteye.net/news/sinking-tunisia-s-currency-63299104

3 Sebastian Moffett, Nathalie Boschat and William Horobin, 'G-8 Pledges $40 Billion for 'Arab Spring', Wall Street Journal, May 28, 2011

https://www.wsj.com/articles/SB10001424052702304520804576348792147454956.

4 «تشجيعًا للتحول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط: شراكة دوفيل»، ملخص متاح على موقع إلكتروني خاص تم إنشاؤه احتفاءًا برئاسة ألمانيا لمجموعة السبع في 2014 و 2015، أنشأته الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية وآخر تحديث ديسمبر 2015.

https://www.bmz.de/g7/en/Entwicklungspolitische_Schwerpunkte/Deauville-Partnerschaft/index.html

5 Deauville Partnership, International Financial Institutions (IFIs) statement, September 10, 2011,

https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/29/18/04/dm091011.

الافـتراض الثـاني هـو أن تقليـص التدخـل المبـاشر للدولـة أمـر جيـد للأسـواق. تماشـيًا مـع هـذا المنطـق والنفـور النيوليـبرالي لإلـزام الدولـة عـلى خلـق المزيـد مـن الوظائـف بشـكل مبـاشر، دفـع الدائنـون الدوليـون الحكومـات التونسـية المتعاقبـة لتبـني اسـتراتيجية تركـز عـلى تعزيـز ظـروف «أكـثر جاذبيـة» لنمـو القطـاع الخـاص مـع تقليـل الانتدابـات في القطـاع العـام. وبنـاءً عـلى ذلـك، فـإن الوصفـات السياسـية الـتي أوصى بهـا هـؤلاء الدائنـون، والـتي اعتمدتهـا الحكومـات التونسـية المتعاقبـة إلى حـد مـا، ركـزت إلى حـد كبـير عـلى التدابـير الـتي تتنـاول مـا يعتـبره تحليـل الأصوليـة السـوقية عوائـق أمـام خلـق الوظائـف في القطـاع الخـاص مثـل الظوابـط والتسـعيرات الجمركيـة والدعـم الحكومـي وقوانـين العمـل. وبرامـج الرفـاه الاجتماعـي والسياسـات الضريبيـة.

الافـتراض الثالـث هـو أن تعزيـز مكانـة وظائـف قطـاع الخدمـات والتكنولوجيـا فائقـة الدقـة يمكـن أن يعالـج البطالـة. في حالـة تونـس، تتخيـل وتتوهـم العديـد مـن التحليـلات أن الوظائـف سـتأتي مـن الـشركات الناشـئة في قطـاع التكنولوجيـا أو امتيـازات (فـروع شركات أمريكيـة) قطـاع الخدمـات[6]، وبالتـالي، مـن هنـا تـأتي الحجـج للحـد مـن الحواجـز أمـام هـذه القطاعـات. ومـع ذلـك، فهـذه ليسـت القطاعـات الـتي يمكـن فيهـا توفـير فـرص عمـل كافيـة لإحـداث فـرق بسـيط في البطالـة. إنهـا قطاعـات متخصصـة لا توظـف الكثـير مـن النـاس. بـدلاً مـن ذلـك، فـإن غالبيـة وظائـف القطـاع الخـاص في تونـس حاليًـا تتمركـز في الصناعـات التحويليـة الصغـيرة - وهـي مسـألة سـتتم مناقشـتها بمزيـد مـن التفصيـل أدنـاه - وهـذا أيضًـا هـو القطـاع الـذي يحـدده البنـك الـدولي عـلى أنـه قـادر عـلى النمـو والـذي قـد يؤثـر بشـكل كبـير عـلى البطالـة[7]. ولكـن بـصرف النظـر عـن فشـل عـلى مسـتوى الاقتصـاد الـكلي في صياغـة اسـتراتيجية ترتكـز أساسـا عـلى قطـاع الخدمـة، فـإن نهـج التنميـة الأوسـع الـذي يـروج لها ويجـذب الاسـتثمار الأجنـبي يتجاهـل تمامًـا العامليـن في تونـس، خاصـةً الـشركات الصغـيرة الـتي تفـترض أنهـا يمكن أن تقـود النمـو، ومطالبهـم العاجلـة لظروف أفضل بشـكل فـوري. وهكـذا سـتظهر هـذه الورقـة أولاً كيـف فشـلت حجـة الاقتصـاد الـكلي لأصوليـة السـوق الحـرة وفـق منطقهـا الخـاص، وتسـلط الضـوء في جزئهـا الثـاني عـلى الظـروف الاسـتغلالية لعمـال القطـاع الخـاص الحاليـين وكيـف قامـوا هـم أنفسـهم بتحسـين ظروفهـم بمنطقهـم الخـاص عـن طريـق مقاربتـه «مـن أسـفل إلى أعـلى».

تهـدف الورقـة التاليـة إلى تفكيـك الأسـاطير الـتي تديمهـا الافتراضـات النظريـة في حالـة تونـس بعـد عـام 2011، وسـتعرض النتائـج الاجتماعيـة للسياسـات القائمـة عـلى هـذه الافتراضـات. إن سياسـات واسـتراتيجيات الاقتصـاد الـكلي الـتي اعتمدتهـا الحكومـات التونسـية بمـا يتمـاشى مـع شروط وتوصيـات الدائنـين للدولة التونسـية لم تخلق المزيـد مـن فـرص العمـل أو تمكّـن العمـال. والأهـم مـن ذلـك، أنهـا قامـت بتهيئـة الظـروف الـتي قوضـت حقـوق العمـال بشـكل أكـبر ويـسرت دخـول المزيـد مـن العمـال إلى الإقتصـاد غـير الرسـمي. إن اسـتمرار الاضطرابـات الاجتماعيـة الـتي رافقـت هـذه النتائـج الاقتصاديـة تقـوض مصداقيـة الانتقـال الديمقراطـي في المجـال السـياسي الرسـمي[8].

6 عـلى سـبيل المثـال، يشـير «برنامـج تطويـر القانـون التجـاري» التابـع لـوزارة التجـارة الأمريكيـة ، إلى أنـه قـدم «المسـاعدة في تطويـر قطـاع الامتيـاز التونسـي، بمـا في ذلـك مـن خـلال تسـهيل إنشـاء امتيـازات أمريكيـة جديـدة في البـلاد» ، وهـو مـشروع يتـم تقديمـه كجـزء مـن سياسـة تشـجع خلـق فـرص عمـل في القطـاع الخـاص. انظـر «البيـان المشـترك لمجلـس التجـارة والاسـتثمار بـين الولايـات المتحـدة وتونـس»، أفريـل 2017،

https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2017/april/joint-statement

- دول-تونس.

7 لا يشـمل نطـاق هـذه الورقـة السياسـة الزراعيـة؛ ومـع ذلـك، مـن المهـم أن نلاحـظ أن سياسـة زراعيـة جيـدة الإعـداد يمكـن أن تكـون أكـثر فعاليـة في خلـق فـرص عمـل مـن سياسـة صناعيـة جيـدة الإعـداد.

8 في حـين أن هـذه الورقـة تـولي الكثـير مـن الاهتمـام لأعمـال قطـاع الصناعـة والعامليـن في التصنيـع، فمـن المهـم عـدم الوقـوع في المفهـوم الخاطـئ لافـتراض أن القطـاع الصناعي هـو القطـاع الوحيـد أو حـتى الأكـثر فعاليـة الـذي يمكـن فيـه صياغـة سياسـة لمعالجـة البطالـة. مـن المحتمـل أن تكـون السياسـة الزراعيـة واسـتخدام الأراضي وتوزيـع الأراضي مجـالات أكـثر فاعليـة لتدخـلات السياسـة لمعالجـة ارتفـاع معـدلات البطالـة. للاطـلاع عـلى مناقشـة إمكانـات نهـج «زراعـي إيكولوجـي» أصلي للتنميـة في مقابـل «تنمـوي صناعـي» في تونـس، انظـر ماكـس أجـل، «التنميـة الـتي تركـز عـلى السـيارات والتقنيـات المحليـة: صـلاح الديـن العمامـي وفـك الارتبـاط التونـسي»، مجلـة دراسـات الفلاحـين، 2018.

1
العمال التونسيون وأسطورة رجل الأعمال المكبوت

بينما قد لا تظهر حقوق العمال بشكل بارز في التحليلات الشائعة للتحولات الديمقراطية، فإنه من المستحيل، في حالة تونس، فصل الديمقراطية عن حقوق العمال. فقد كان من الواضح بشكل لافت للنظر، تحميل التونسيين حكومتهم المسؤولية عن توفير فرص العمل في الهتافات الثورية البارزة لعام 2011 من قبيل «شغل، حرية، كرامة وطنية» و«التشغيل استحقاق يا عصابة السرّاق». كما لعب الإتحاد العام التونسي للشغل UGTT أكبر اتحاد عمالي وطني، «أهم وأعرق منظمة وطنية في تونس»، أيضًا دورًا محوريًا خلال الثورة[9]. لاحظ العديد من المراقبين أن مشكلة البطالة، والتي كانت مرتفعة بين صفوف الشباب وخريجي الجامعات، وفي المناطق المهمشة، هي أحد العوامل التي أججّت ثورة 2010 - 2011 والتي لا تزال تدفع بالاضطرابات. في حين أن البطالة تحوم رسمياً على تخوم نسبة ال15 بالمائة منذ عام 2014[10]، فإن هذا العدد يمثل الضعف بالنسبة للشباب وأصحاب الشهائد العليا في ولايات إقليم الوسط والجنوب[11].

بطالة، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15 - 24 عاماً) – تونس

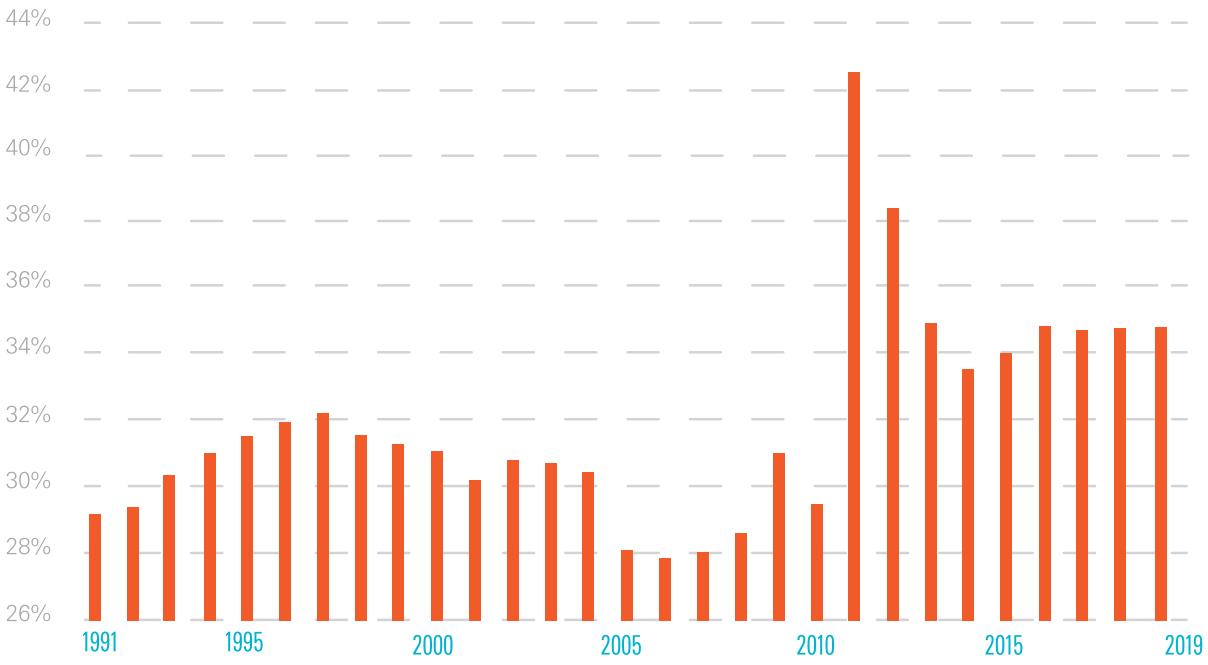

قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية. بيانات الى غاية سبتمبر 2019

9 هالة اليوسفي، الإتحاد العام التونسي للشغل، قضية تونسية؛ دراسة حول النقابة والثورة، 2011 – 2014، تونس، المعهد المغاربي للدراسات المعاصرة 2015، ص 11.. انظر كذلك، جويل بينين، العمال واللصوص، مطبعة جامعة ستانفورد، خصوصًا الفصل الرابع ؛ الإنتفاضات الشعبية في عام 2011 وما بعده.

10 للحصول على سرّح حول الكيفية التي تقلل من خلالها الأساليب الرسمية لاحتساب نسب البطالة من هذه الظاهرة
https://www.businessinsider.com/unemployment-in-the-uk-is-now-so-low-its-in-danger-of-exposing-the-lie-used-to-create-the-numbers-2017-7?IR=T

11 كانت البطالة في صفوف الشباب سنة 2017 أكثر من 35 ٪ وفقًا للبنك الدولي الذي استخدم أرقام منظمة العمل الدولية. انظر؛
https ://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS

لكـن أرقـام البطالـة الرسـمية لا تمثـل الرقـم الكامـل [الصحيـح] للتونسـيين العاطلـين عـن العمـل. نسـبة المشـاركة في القـوى العاملـة - النسـبة المئويـة للأشـخاص في سـن العمـل الذيـن يعملـون أو يبحثـون عـن عمـل - تراوحـت بـين 46 و 48 في المائـة، وهـو أقـل بكثـير ممـا هـي عليـه في البلـدان الشـمالية الغنيـة، ممـا يشـير إلى أن أعـدادًا كبـيرة مـن التونسـيين الذيـن ليـس لديهـم وظائف لا يتـم احتسـابها في أرقـام البطالـة[12] . لا تتحـدث هـذه الأرقـام سـوى عـن جـزء مـن قصـة العلاقـة بـين العمـل والاضطـراب السـياسي.

تـم إضفـاء الطابـع المؤسسـاتي عـلى الطلـب الشـعبي للعمـل في المـادة 40 مـن الدسـتور الجديـد، الـتي لا تضمـن فقـط لـكل مواطـن الحـق في العمـل، بـل تذهـب إلى أبعـد مـن ذلـك، قائلـة: «العمـل حـق لـكل مواطـن ومواطنـة، وتتخـذ الدولـة التدابـير الضروريـة لضمانـه عـلى أسـاس الكفـاءة والإنصـاف. ولـكل مواطـن ومواطنـة الحـق في العمـل في ظـروف لائقـة وبأجـر عـادل»[13].

إذن مـا هـي الإجـراءات الضروريـة الـتي اتخذتهـا الدولـة التونسـية لضمـان العمـل؟

في أعقـاب الثـورة مبـاشرة، ازداد توظيـف القطـاع العـام -ويرجـع هـذا جزئيـاً -، لإعـادة مناصـب موظفـي الخدمـة المدنيـة الذيـن كانـوا ضحايـا سياسـيين في ظـل نظـام بـن عـلي، وجزئيـاً كإجـراء لتخفيـف الاضطرابـات[14]. ومـع ذلـك، منـذ ذلـك الحـين، تـم توجيـه العديـد مـن التقاريـر الـتي تقيـم وتدافـع عـن سياسـات الاقتصـاد التونسـي الـتي تألفهـا أو شـاركت في تأليفهـا الحكومـة التونسـية وحكومـة الولايـات المتحـدة وصنـدوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي وبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي ومنظمـات التنميـة الدوليـة الأخـرى حـول مقاربـة أصوليـة السـوق الحـرة. وهـذا يعـني أن مقاربتهـم تـدور حـول الافـتراض الإيديولوجـي بأنـه إذا لـم تقيـده سـلطات الدولـة، فـإن السـوق الحـرة وقـوى العـرض والطلـب سـتعمل بطبيعـة الحـال، ربمـا حتمًـا، عـلى تعزيـز الابتـكار وريـادة الأعمـال وخلـق فـرص العمـل.

إن تحليـلات وتوصيـات الدائنـين والمانحـين لتونـس هـي أكـثر مـن مجـرد اقتراحـات سياسـية. فـشرط الاقـتراض مـن صنـدوق النقـد الـدولي، عـلى سـبيل المثـال، «يؤثـر عـلى السـيادة التونسـية مـن خـلال زيـادة المديونيـة وتقليـص حـيز السياسـة» حسـب شـندول[15]، لا سـيما حيـز صنـع السياسـة الاقتصاديـة. عـلاوة عـلى ذلـك، تلاحـظ شـندول أيضًـا أن صرف مئـات الملايـين مـن اليـورو مـن قبـل الاتحـاد الأوروبي في المسـاعدة الماليـة الكليـة لتونـس حـدث قبـل فـترة وجيـزة مـن إحيـاء المفاوضـات التجاريـة بـين تونـس والاتحـاد الأوروبي، وهـو مـؤشر عـلى أن المسـاعدة يمكـن أن تكـون بمثابـة رافعـة ماليـة اسـتغلها الاتحـاد الأوروبي عنـد تعاملـه مـع تونـس لفتـح سـوقها والموافقـة عـلى تعديـل لوائـح السـوق المحليـة وفقًـا لـشروط الاتحـاد الأوروبي[16]. منـذ عـام 2011، في ثـلاث مناسـبات عـلى الأقـل في الأعـوام 2012 [17] و 2014[18] و 2016 [19]، أصـدرت تونـس سـندات سـيادية تضمنهـا الولايـات المتحـدة بقيمـة 500 مليـون دولار أمريـكي تقريبًـا، أعلنـت وزارة الخزانـة الأمريكيـة عـن ربطها صراحة بالإصلاحـات الاقتصاديـة أو التحـول الاقتصـادي. هنـاك

12 اعتبـارًا مـن عـام 2008، كانـت نسـبة المشـاركة في القـوى العاملـة 46.9 بالمائـة وفقًـا لمراجعـة أجرتهـا هيئـة الإحصـاءات الوطنيـة التونسـية INS، نقـلاً عـن إلهـام سـواس، إدوارد سـاير، محمـود يعقـوبي، «بطالـة الشـباب في تونـس: الخصائـص واسـتجابات السياسـات»، موضوعـات في الـشرق الأوسـط والاقتصاديـات الأفريقيـة، المجلـد. 14، سـبتمبر 2012، ص 398.

13 https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf

انظـر آن بروكميـير، مهـا خاتـروش، غايـل رابالانـد، «حجـم القطـاع العـام وإدارة الأداء: دراسـة حالـة لتونـس مـا بعـد الثـورة»، مجموعـة البنـك الـدولي، ورقـة عمـل حـول أبحـاث السياسـات 7159، ينايـر 2015، ص 8.

14 انظـر آن بروكميـير، مهـا خاتـروش، غايـل رابالانـد، «حجـم القطـاع العـام وإدارة الأداء: دراسـة حالـة لتونـس مـا بعـد الثـورة»، مجموعـة البنـك الـدولي، ورقـة عمـل حـول أبحـاث السياسـات 7159، ينايـر 2015، ص 8.

15 جيهـان شـندول، «صنـدوق النقـد الـدولي في تونـس: الظلـم الانتقـالي»، ملخـص المرصـد الاقتصـادي التونـسي رقـم 2، أفريـل 2017، ص 2،

https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20180302-imf_in_tunisia- eng-bap.pdf

جيهـان شـندول، «اتفاقيـة التبـادل الحـر الشـامل والمعمـق: أداة رئيسـية لسياسـة الاتحـاد الأوروبي»، ورقـة إحاطـة المرصـد الاقتصـادي التونـسي رقـم 2، ماي 2017، ص 11،

https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/bp-20180419-dcftalaleca_enedited.pdf

16 جيهـان شـندول، «اتفاقيـة التبـادل الحـر الشـامل والمعمـق: أداة رئيسـية لسياسـة الاتحـاد الأوروبي»، ورقـة إحاطـة المرصـد الاقتصـادي التونـسي رقـم 2، ماي 2017، ص 11،

https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/bp-20180419-dcftalaleca_enedited.pdf

انظر أيضًا فاضل علي ريضا ومحررو بر الأمان،

«ALECA / Tunisie: « L'agriculture à l'épreuve de la souveraineté alimentaire » 2 جانفي 2019

https://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/20180302-imf_in_tunisia-eng-bap.pdf

17 https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/tg1638.aspx

18 https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/jl2582.aspx

19 https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/jl2582.aspx

بعض الإجماع على أن «مجتمع المانحين قام بالدور القيادي في وضع جدول الأعمال الذي استجابت فيه الحكومات الأفريقية للأزمة الاقتصادية في القارة [20]»، وهي ظاهرة وصفها البعض بأنها استعمار جديد أو إمبريالية.

محمد البوعزيزي: من الرمز الثوري إلى الطوطم الليبرالي

ظهرت قصة محمد البوعزيزي، الذي أثّر احتجاجه من خلال التضحية بنفسه [أضرم النار في نفسه] في ثورة 2011، بشكل بارز كدراسة حالة تدعم مقاربة أصولية السوق للإصلاح الاقتصادي التونسي الذي دفعه الدائنون للدولة التونسية . بائع الخضروات الذي يعمل بشكل غير رسمي جزئيًا نتيجة لأعباء الترخيص المفرطة ومصادرة بضاعته وخدش كرامته من قبل ضابطة شرطة، جعله، كما يلاحظ أحد الباحثين، «رمز المقصيين» وفي نفس الوقت «صورة للدولة التي تحضر فقط بشكل مؤلم.[21]» هذا يعني أن الدولة غائبة عندما يحتاج الفقراء إلى مساعدتها في تسهيل التمكين الاقتصادي، ولكن في نفس الوقت تكون الدولة حاضرة بشكل مفرط لحفظ النظام والقمع عندما يصر الفقراء على المطالبة بحقوقهم، الاقتصادية أو غيرها. تسلط قصة البوعزيزي الضوء على السياق السياسي والاجتماعي لشكل رئيسي من أشكال العمل في تونس: العمل غير الرسمي. وسلط تمرده الضوء كذلك على تمرده على معاملة الدولة غير المتكافئة للنشاط التجاري وعدم المساواة في تطبيقها للقوانين المتعلقة بالمؤسسات، مما يجبر بعض العمال على العمل غير الرسمي والهش. الأهم من ذلك، تمت معالجة قصته من قبل العديد من المحللين الاقتصاديين كمثال على عوائق الدولة للحق في العمل.

لكن التعامل مع قصة البوعزيزي كنسخة مختصرة من القمع الاقتصادي الذي تسببت فيه دولة تدخلية هو أمر مفرط التبسيط، وكما يجادل حبيب العايب، «سيكون من الخطأ تمامًا أن نقترح أن هذه العملية [الثورية] بأكملها بدأت مع هذه الحلقة الدرامية، وبالتالي إنكار تراكم سلسلة طويلة من الأحداث السياسية ومطالب العمال بحقوقهم، على سبيل المثال في مكان عمل لائق والخدمات الصحية»[22]. وبالفعل، فإن أنواعًا أخرى من الاحتجاجات على القضايا المتعلقة بالعمل قبل وإثر تضحية البوعزيزي بنفسه قد سلطت الضوء على القضايا الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالتوظيف والتي لا تتناسب مع رواية رجل الأعمال الذي قمعته الدولة. كما تدور العديد من أشكال الاحتجاجات الاقتصادية الأخرى حول قضايا سياسية واجتماعية واسعة تتعلق بحقوق العاملين، وليس مجرد الحق في العمل.

يحجب التركيز على القصة المأساوية لمحمد البوعزيزي السياق الأوسع لحشد العمال قبل الثورة وأثناءها وبعدها، بالإضافة إلى الحشد العمالي الذي حدث داخل هيكلة الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) والذي لعب دورًا مهمًا في الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 2010 وجانفي 2011، عقد العديد من العمال الآخرين إضرابات جوع وحشية خلال هذه الفترة، وأغلقوا المصانع، في حين تمكن آخرون من طرد الإدارة ومنعهم من تسهيل تهريب رؤوس الأموال.[23] «في الثورة جاءوا إلينا، [مشرف المصنع]، و قالوا إنني لا أهتم بكم. لا تخبرونا أن هناك مسيرة وأنكم لن تأتوا إلى العمل» قالت بديعة، عاملة في مصنع نسيج بالقرب من مدينة المنستير، مستحضرًا ذكرى الثورة. «أتى بعض الناس والبعض الآخر لم يأتي. واتصل بي البعض عبر الهاتف وقالوا لا تأتي، هناك مسيرة. ذهبت للعمل، ثم سخر منا [المشرف] وقال اذهبوا إلى الجحيم، لماذا أتيتم ؟»[24]

20 ديفيد ف. جوردون، «المسؤولية في الإقراض القائم على السياسات في أفريقيا: تجربة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية»، تمويل التنمية وإصلاح السياسات، ص 25- 53، إد. موسلي، بالجريف ماكميلان، 1992، ص 26

21 ماكس جاليان، «سبع سنوات على: تراث الإهمال في تونس» Middle East Eye، ديسمبر، 17 ديسمبر 2017،

http://www.middleeasteye.net/columns/legacies-neglect-reforming-tunisia-s-informal-economy-1467771056

22 حبيب العايب (2011)، «الجغرافيا الاجتماعية والسياسية للثورة التونسية: ثورة ألفا»، مجلة الاقتصاد السياسي الأفريقي، 38: 129، 467 - 479، 473.

23 https://isreview.org/issue/76/tunisia-dictator-falls-what-comes-next

24 مقابلة مع عامل نسيج، 16 أغسطس / آب 2017، قصيبة المديوني. تم تغيير الاسم.

بعد الثورة وحتى الوقت الحاضر، استمر العمال و العاطلون عن العمل في المطالبة بحقوقهم، سواء من خلال العمل المنظم ولكن أيضًا في تحركات عفوية في كل أنحاء الجمهورية هدفها مقاومة للمنطق النيوليبرالي للتنمية، والتي أجبر الكثير منها الحكومات على الردّ سواء بالقمع أو التنازلات. عندما اندلعت الاحتجاجات في جانفي / كانون الثاني 2016 في القصرين - وهي ولاية مهمشة على تخوم الحدود الجزائرية - انتشرت في جميع أنحاء البلاد، مما أجبر الدولة على فرض حظر جولان على الصعيد الوطني . كانت الشرارة الأولى هي وفاة رضا يحياوي، الذي كان اسمه قد حذف من قائمة المنتدبين للوظيفة العمومية من البلدية لصالح شخص لديه وساطة وعلاقات أفضل [25]. لم يسلط هذا الضوء على الطلب المتزايد على وظائف القطاع العام فقط - على عكس قصة البوعزيزي رجل العمل العصامي - ولكن أيضًا المطالبة بممارسات توظيف حكومية تحترم حقوق وكرامة العاطلين عن عمل من خلال الحياد فيما يتعلق بالامتيازات مثل الروابط العائلية والاجتماعية.

الاحتجاجات والاعتصامات الكبرى، من قرقنة [26] إلى جمنة [27] إلى الكامور [28]، جعلت التونسيين يطالبون برأي أكبر وحصة أكبر ليس فقط في الوظائف المرتبطة باستخراج الموارد المحلية، أي الحق في العمل، ولكن أيضًا حصة أكبر في إدارة وملكية الموارد بطرق يبدو أنها تعطي الأولوية لتنمية المجتمع وتقاسم المنافع الاجتماعية للنشاط الاقتصادي. في حالة الكامور، محطة ضخ بترول جنوب ولاية تطاوين التونسية في أقصى الجنوب الشرقي، ألغى متظاهرون محليون «التشغيل الكامل لضخّ البترول الصناعي في الجنوب حتى يتلقوا حصة كافية من العائدات» من خلال احتلال المحطة وإيقاف إنتاج النفط [29]. يلاحظ ماكس أجل أن «الخطاب التعبوي ... يربط - التنمية - بالحق في العمل، والمطالبة بحصة عادلة من ثروات الطاقة، مع تضمين تلك المطالب في سياق النضال. كما أنه يقدم ادعاءات ضمنية حول الطبيعة الطبقية للتنمية: أنه يجب أن يستند إلى توفير العمل لأولئك الذين يريدونه، وأن البلاد يجب أن تستخدم ثرواتها الطبيعية لتحقيق هذه الغاية. وبالتالي تسعى لاستعادة خطاب التنمية من النخب، محوّلًا التنافس على التنمية إلى صراع طبقي [30].»

الاضطرابات العمالية: القوة الخفية وراء الثورة

على الرغم من أن المعارضة السياسية في شكل أحزاب سياسية، والصحافة، وغيرها من الأماكن التي يُنظر إليها تقليديًا على أنها مواقع للتنافس والمعارضة الديمقراطية تم قمعها بشدة في ظل نظام بن علي، إلا أن المعارضة السياسية اتخذت في بعض الأحيان فئة العمال الذين يؤكدون على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية. حدد العديد من الباحثين احتجاجات الحوض المنجمي في قفصة عام 2008، والتي بدأت «ضد التوظيف غير العادل وظروف العمل التي تمارسها شركة فوسفاط قفصة [31] التي تديرها الدولة»، كمؤشر مبكر لأهمية هذا الشكل من

25 هندة الشناوي، جرّت قلم أنهت حياتي، نواة

26 في قرقنة، قام عمال يطالبون بنصيب أكبر من الموارد المحلية التي استخرجتها شركة هيدروكربونية خاصة باعتصام، وقمعتهم قوات الأمن الحكومية التونسية بعنف، ثم اجتمع السكان المحليون معًا لمواجهة ثم طرد قوات الأمن من الجزيرة، والضغط على الحكومة للتفاوض على شروط أكثر قابلية للمطالب المحلية. انظر لاريسا شوماك، «الثورة في تونس مستمرة»، معهد الشرق الأوسط، 22 سبتمبر 2016،

http://www.mei.edu/content/map/revolution-in-tunisia-continues

27 في جمنة، قامت جمعية محلية باستصلاح الأراضي الزراعية التي كانت من الناحية الفنية تحت سيطرة الدولة وعملت بشكل جماعي على الأرض واستثمرت الأرباح في التنمية المحلية، مما دفع السلطات إلى معاقبة الجمعية من خلال الآليات القانونية والمالية. انظر فانيسا سيزال، «في جمنة، تجربة اجتماعية ضد سياسات الدولة»، 27 سبتمبر 2016، نواة،

https://nawaat.org/portail/2016/09/27/in-jemna-a-social-experiment-against-state-policies/.

28 . انظر هندة الشناوي، حمادي لسود، كال و م فرانسيس هوغ، مقاومة الجنوب تستمر رغم التخويف، نواة، 12 ماي 2017،

https://nawaat.org/portail/2017/05/12/reportage-a-el-kamour-la-resistance-du-sud-se-radicalise-malgre-les-intimidations

انظر كذلك؛ ليليا بليز، في الكامور، المقاومة مستمرة خلال رمضان، عين الشرق الأوسط، 26 ماي 2017

http://www.middleeasteye.net/fr/reportages/el-kamour-la-r-sistance-continuera-pendant-le-ramadan-322384578.

29 ماكس أجل ، «التنمية عن طريق الحماية الشعبية في تونس: نموذج تطاوين»، العولمة ، 2019، ص 8.

30 أجل، مصدر سابق، ص11

31 لاريسا شوماك، «صنع الثورة في تونس»، في قانون السرّق الأوسط والحكم 3 (2011) 68 - 83 ، ص 72.

المعارضة السياسية وكبادرة لثورة 2010 - 2011 [32]. لعبت القضايا المتعلقة بحقوق العمال أيضًا دورًا في ثورة 2010 - 2011 نفسها - ليس فقط بشكل رمزي في شكل إمكانات تنظيم المشاريع المحطمة لمحمد البوعزيزي ولكن أيضًا في دور النشطاء النقابيين وبعد ذلك قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل نفسها في دعم الاحتجاجات المناهضة للنظام[33]. وهذا يعني أنه ليس فقط الحق في العمل والوظيفة يمثلان المحرك الرئيسي للسياسة في تونس، ولكن حقوق العمال في ظروف أفضل وحقوق قانونية وكرامة أساسية لعبت دورًا في الانتفاضة والانفتاح الديمقراطي اللاحق.

وبينما كان العمال الذين يطالبون بحقوقهم قد أصبحوا من القوى الديناميكية التي لعبت دوراً في دفع تونس إلى مسار ديمقراطي، فإن البيئة الديمقراطية الجديدة في المقابل شجعت المزيد من العمال التونسيين على التنظيم والتعبئة. وقد أشار البعض إلى ذلك باعتباره أحد أسباب مغادرة العديد من الشركات لتونس. «بعد ثورة 2011، غادر العديد من المستثمرين تونس، متذرعين بالأمان كسبب أساسي، بينما كان السبب الرئيسي هو مطالبة العمال بحقوقهم. إنهم يفضلون المغرب وتركيا حيث حقوق العمل أكثر تدهورًا»، قال علاء الطالبي، المدير العام للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) محدثا الصحافة في عام 2016.[34]

عندما بدأ العمال في الإضراب بعد الثورة، بدأت المصانع في الإغلاق، مع استبدال بعض الأعمال بترتيبات داخلية أقل رسمية يسرها تجار الجملة الوسطاء بينما انتقل البعض الأخر إلى دول أخرى يكون فيها العمال أقل نضالا تجاه حقوقهم. «بدأنا نجلس في الشوارع ونضرب ونفعل كل شيء. لأننا نريد العمل والنضال. ثم قالوا أن «كل شيء انتهى [خلاص]». بمعنى أنه لا توجد وظائف. أغلقوا المصنع وتركونا في الشارع ... بدأنا في الشارع و[باشرنا] في الإجراءات القانونية [ضد صاحب العمل] بعد ذلك. «ثم ذهبنا بعد ذلك إلى السلطات»، قال عامل نسيج آخر[35].

العديد من التحليلات الاقتصادية والدعاوي وتقارير السياسة حول الاقتصاد التونسي حتى الآن إما تتجاهل الجوانب الاجتماعية والسياسية لسياسة التشغيل أو أنها تعتبر الجوانب الاجتماعية والسياسية لسياسة التشغيل تحديات ثانوية ستتحسن من تلقاء نفسها نتيجة لإصلاحات أصولية السوق التي تعزز التوظيف. وبعبارة أخرى، فإنهم يعتبرون تفكيك ما يرونه كحواجز الدولة التي تعيق الحق في العمل كهدف أساسي، مع اعتبار حقوق العمال إما حاجزًا أمام الحق في العمل، أو نتيجة شرطية له، أو مجرد هدفا سياسيا ثانويا. ومع ذلك، لن يتم حل مشكلة تحدي البطالة في تونس من خلال تحليل السوق الحرة للحواجز التي تعترض ريادة الأعمال والحق في العمل، ومثل هذا التركيز المحدود يضر باستدامة الاقتصاد التونسي على المدى الطويل باعتباره الاقتصاد الذي يمكن أن يوفر العمل والكرامة التي طالب بها التونسيون في الثورة.

32 انظر جويل بينني، «العمال واللصوص: الحركات العمالية والانتفاضات الشعبية في تونس ومصر»، مطبعة جامعة ستانفورد، ستانفورد كاليفورنيا، 2016 ، الصفحات 164 - 183 ؛ أيضا إريك جوي. الحوض المنجمي بقفصة بين الشغب والحركة الاجتماعية: معنى ودلالة حركة الاحتجاج في تونس ضد بن علي، ورقة عمل.

33 هالة اليوسفي، الإتحاد العام التونسي للشغل، قصة شغف تونسية، تحقيق حول النقابيين في الثورة 2011 - 2014، وخصوصا الفصل الثاني، النقابيون يروون قصة ثورة 17 ديسمبر 2010، ص59 - 101.

34 جيني تسرابولو، «صنع في تونس: العاملات في صناعة النسيج يقاومن ظروف العمل السيئة»، ميدل إيست آي، 24 مايو، 2016،

http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/made-tunisia-women-textile-workers-resist-poor-working-conditions-1680717702

35 مقابلة بتاريخ 16 أوت 2017، قصيبة المديوني.

الرخلا

2
لماذا تعجز توصيات الاقتصاد الكلي الحالية القائمة على أصولية السوق عن تحقيق أهدافها؟

النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المحدثة التي تم بناء عليها صياغة وصفات المؤسسات المالية الدولية لتونس تعتبر علاقات العمل على أنها علاقات سوق حيث العمل سلعة. وفقا لمقدماتها المنطقية، يجب أن يكون لمعدل العمالة تأثير على الأجور[36]. من المتوقع أن تؤدي معدلات التوظيف المرتفعة إلى ارتفاع الأجور حيث يتنافس أصحاب العمل على المواهب النادرة في سوق العمل. سيكون من المنطقي الافتراض، باستخدام هذا المنطق، أن أصحاب العمل الذين يتنافسون على نقص المعروض من العمال قد لا يحاولون جذب العمال من خلال رفع الأجور فحسب، بل قد يستخدمون أدوات أخرى لجذب العمال أيضًا، مثل تحسين ظروف العمل وتقديم المزيد من الفوائد. وهذا يعني أن معدلات التوظيف يمكن اعتبارها مرتبطة بظروف العمل وليس فقط بالأجور - وهي طريقة أصولية في السوق للتعامل مع حقوق العمال التي يبدو أنها تقلل من الحاجة إلى تدخل الدولة في شكل تشريعات ولوائح لحماية العمال.

بعبارة أخرى، إذا قمت بإنشاء وظائف كافية من خلال السياسات الاقتصادية، فلن تكون هناك حاجة إلى معالجة ظروف العمال من خلال تدابير الدولة ولكن سيتم حلها بواسطة السوق نفسه من خلال مبدأ العرض والطلب. إن الحل الذي يتبع منطق أصولية السوق هذا هو أن تعزيز خلق فرص العمل سيحسن جميع القضايا الأخرى المتعلقة بالعمل، وهذا هو بالضبط منطق أصولية السوق الذي ميز «الإصلاح الاقتصادي» في تونس وعمليات «التحول الاقتصادي» المرتبطة صراحة بالمساعدة و قروض من مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات التنمية الأمريكية والأوروبية.

غيرت ثورة 2010 - 2011 الطريقة التي حللت بها هذه المؤسسات الاقتصاد التونسي، أو على الأقل غيرت اللغة المستخدمة لتحليل الاقتصاد التونسي[37]. قبل الثورة، كانت مشاكل التوظيف في تونس مخفية تحت سطح مؤشرات الاقتصاد الكلي وتقييمات القيمة الضريبية المقدرة من قبل المراقبين المحليين والدوليين. على وجه الخصوص، قدم البنك الدولي بعد الثورة نوعًا من المسؤولية في مراجعة سياسة التنمية بمؤلف[38] تجاوز 300 صفحة بعد الثورة «الثورة التي لم تكتمل»، مشيرًا إلى أنه على الرغم من النمو القوي للفرد في الناتج المحلي الإجمالي في تونس، «مع ذلك، كانت هناك مشاكل أساسية مع نموذج التنمية الاقتصادية التونسي، الذي مهد الطريق لثورة جانفي2011 ... ابتليت تونس بارتفاع معدل البطالة بشكل مستمر، حيث كان معدل خلق الوظائف غير كاف وظلت جودة الوظائف التي تم إنشاؤها منخفضة. كانت معظم الوظائف التي أوجدها الاقتصاد في أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة، ومعظمها في القطاع غير الرسمي، مما يوفر أجورا منخفضة ولا يوجد أمن وظيفي، وهو ما لم يلبي تطلعات العدد الكبير المتزايد من خريجي الجامعات»[39].

36 Classical economics treats labor as a discrete commodity undetermined by any historical processes, subject to the law of supply and demand. Other "heterodox" political economy schools, in contrast, place more focus on other factors or "externalities" that determine labor markets, including historical factors, social reproduction, environmental and ecological costs etc

37 See Hanieh, Adam. (2015). Shifting Priorities or Business as Usual? Continuity and Change in the Post-2011 IMF and World Bank Engagement with Tunisia, Morocco and Egypt. British Journal of Middle Eastern Studies. 42. 10.1080/13530194.2015.973199

38 These types of reviews are often carried out in 5-year intervals

39 "The Unfinished Revolution," The World Bank, Development Policy Review 86179, p 26

مؤسسة تحدي الألفية: حماية العمال والنقابات والرعاية الاجتماعية هي «قيود»

في هـذه البيئـة الجديـدة، عملـت مؤسسـة تحـدي الألفيـة (MCC)، وهـي وكالـة مسـاعدة أجنبيـة تابعـة للحكومـة الأمريكيـة، مـع الحكومـة التونسـية وبنـك التنميـة الأفريقـي في عـام 2013 للمشـاركة في تأليـف «تحليـل القيـود» مـن أجـل «تحديـد أكـثر القيـود ملزمـة للنمـو[40]» - وهـي مقاربـة تؤكـد مـرة أخـرى، مثـل العديـد مـن التحليـلات السـابقة للثـورة، أولويـة النمـو كمـؤشر للنجـاح الاقتصـادي ويعـرف «النمـو عريـض القاعـدة» بأنـه يقتـصر عـلى توفـير «فـرص العمـل وفـرص الاسـتثمار[41]». يبـدو أن التبايـن بيـن «الحريـة» الاقتصاديـة و «القيـد» الاقتصـادي إطـار أيديولوجـي رئيـسي لكيفيـة تعامـل مؤسسـة تحـدي الألفيـة مـع مهمتهـا المعلنـة المتمثلـة في «المسـاعدة في قيـادة مكافحـة الفقـر العالمـي[42]». يمثـل تحليـل «القيـود» هـذا تركيـزًا صارمـا مختلفًا عـن «التنميـة» في حد ذاتـه، مـع إيـلاء اهتمـام أقـل للتنميـة القطاعيـة - سـواء مـن خـلال الميـزة النسـبية أو السياسـات الـتي تقودهـا الدولـة أو غيرهـا مـن المناهـج البديلـة - وبـدلاً مـن ذلـك يـرى أن حمايـة العمـال الـتي تفرضهـا الدولـة لا تـزال واحـدة مـن المزيـد مـن القيـود، أي مقاربـة أصوليـة السـوق.

في تقريرهـا لعـام 2013، بعنـوان «نحـو نمـوذج اقتصادي جديـد لتونـس»، تجـادل مؤسسـة تحـدي الألفيـة بـأن «برامـج الضمـان الاجتماعـي وقوانـين حمايـة العمـال ... تقلـل مـن الاسـتثمار والطلـب عـلى الكفـاءات عـن طريـق مسـتوى مهارتهـم ... تـؤدي إلى انخفـاض الاسـتثمار وزيـادة الطابـع غـير الرسـمي وانخفـاض أجـور العمـال وارتفـاع البطالـة وزيـادة انعـدام الأمـن الاقتصـادي[43]».

تسـتمر مؤسسـة تحـدي الألفيـة في سرد بعـض حقـوق العمـل، مثـل العقـود المفتوحـة، أي الوظائـف المسـتقرة مـع حمايـة العمـال الجيـدة نسـبيًا، و «الأجـور المتفاوض عليهـا مركزيًـا»، أي حقـوق المفاوضـة الجماعيـة، الـتي تراهـا مقيـدة للأعمـال. أكـد مسـؤول أمريـكي أن هـذا التقييـم لا يـزال ملائمًـا اعتبـارًا مـن عـام 2018، بينمـا أكد مديـر مؤسسـة تحـدي الألفيـة أن هيئـة تحـدي الألفيـة تحـدد «تشريعـات حمايـة العمالـة (EPL)» و «رسـوم العمـل والرسـوم الاجتماعيـة العاليـة» و «قوانـين سـوق العمـل» كقيـود اقتصاديـة مسـتمرة في تونـس في تحليـل مقبـل لمؤسسـة تحـدي الألفيـة.

جـادل أحـد المسـؤولين الأمريكيـين الرئيسـيين بـأن التحليـلات الاقتصاديـة الـتي تبـدأ بتحليـل التنميـة القطاعيـة مضللـة وأن مقاربـة تحليـل القيـود في مؤسسـة تحـدي الألفيـة يفتـح إمكانيـة اخـتراع القطاعـات «الـتي لا يمكـن تصورهـا حاليًـا» مـن قبـل صنـاع السياسـة[44]. تـم اسـتكمال ذلـك مـن خـلال مـشروع إصـلاح الأعمـال والقـدرة التنافسـية (BRCP) التابـع للوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة، والـذي اسـتمر مـن عـام 2014 إلى عـام 2017 والـذي تواصـل عملـه في برنامـج جديـد مـن المقـرر تفعيلـه مـن عـام 2018 إلى عـام 2023 تحـت اسـم الوظائـف والفـرص ونجـاح الأعمـال (JOBS)[45]. شـدد مـشروع إصـلاح الأعمـال والقـدرة التنافسـية عـلى «تطويـر القـوى العاملـة» مثـل إصـلاح المناهـج والتدريـب عـلى البحـث عـن عمـل، وبعبـارة أخـرى، قولبـة العمـال التونسـيين لخدمـة مطالـب أصحـاب العمـل بشـكل أفضـل[46].

كان أحـد أهـداف الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة هـو التركـيز عـلى تعزيـز ريـادة الأعمـال أو «المؤسسـات» كجـزء مـن برامـج مـشروع إصـلاح الأعمـال والقـدرة التنافسـية BRCP و برنامـج الوظائـف والفـرص ونجـاح الأعمـال JOBS. ومـع ذلـك، مـع هـذه المقاربـة، الـتي تحظـى بشـعبية كبـيرة في جميـع أنحـاء

40 See MCC website's Tunisia page, "Milestones in Compact Development" under "Description" box for the 2012 "Constraints Analysis" https://www.mcc.gov/where-we-work/program/tunisia-proposed-compact.

41 The MCC's Tunisia Constraints analysis defines "broad-based growth" as "growth that benefits a substantial share of the population through increased access to employment and investment opportunities, rather than through pure redistributive effects." Page 10, footnote 4. Emphasis added

42 MCC Website, About section

43 MCC p15

44 Interview with author, Tunis, April 2018

45 https://www.usaid.gov/tunisia/fact-sheets/jobs

46 See http://www.brcp.tn/what-we-do/workforce-development/ The USAID

المنطقة، «من غير المحتمل أن يكون لعدد رواد الأعمال الشباب الناشئين أي أهمية عند مقارنته بمليون وافد حديث في أسواق العمل العربية. بعد كل شيء، فإن ريادة الأعمال ليست مرادفة للإنتاج المكثف للعمل. في معظم الحالات، يؤدي ذلك إلى رأس المال والشركات التي تتطلب تكنولوجيا معلومات مكثفة تتطلب عددًا قليلًا من العمال ولكن من ذوي المهارات العالية»[47]. تواجه ريادة الأعمال في نهاية المطاف ليس فقط التحدي السياسي للاحتكارات و«الحواجز» القائمة ولكن أيضًا مشكلات التدرج والأسواق والطلب.

مقاربة البنك الدولي: السياسة الصناعية بدون حقوق عمالية، التجارة بدون سلطة

في المقابل، على النقيض من ذلك يدرس البنك الدولي التنمية من مقاربة أكثر شمولاً قليلاً ولم يقتصر تحليله لخلق فرص العمل على الحواجز التي قد يمثلها سوق العمل وأسلوب الحكم التنظيمي على قوة السوق. وبدلاً من ذلك، قامت أيضًا بدراسة البنى والقوى والسياسات الاقتصادية الأوسع نطاقاً التي تحدد سوق العمل، وتتطلع إلى قطاعات اقتصادية بعينها حيث يكون النمو ممكنًا باستخدام الأداة المفاهيمية للميزة التفاضلية وما يسمونه إطار تحديد النمو والتيسير (GIFF). يغطي «الثورة غير المكتملة» للبنك الدولي، التي شارك في تأليفها عشرات المؤلفين، مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالأداء الاقتصادي التونسي، والفساد، وانفتاح السوق، والقطاع المالي، وأكثر من ذلك.

بالنظر إلى دور البنك الدولي في أعمال التنمية، فليس من المستغرب أن تنظر «الثورة غير المكتملة» بشكل مختصر أيضًا في ظروف العمل، على الرغم من أنها ليست «حقوق» عمل على وجه التحديد، ولا تذكر الوثيقة التي تزيد عن 300 صفحة «حقوق العمل» أو «حقوق العمال» ولو لمرة واحدة. ومع ذلك، فإنها تذكر «حقوق المستثمرين» مرتين، «حقوق الدائنين» مرتين، و«حقوق الملكية» مرة واحدة.

ويخلص التقرير إلى أن «الوظائف أصبحت بشكل متزايد غير رسمية أو بعقود محددة المدة، والتي لا تنطوي على حماية للعمال، وترجمت إلى مستوى عال للغاية من معدل دوران الموظفين - في أسوأ مظاهره، ولا سيما تلك المرتبطة بترتيبات العمل سيئة السمعة المرتبطة غالبا مع الاستعانة بمصادر خارجية لتونس في أنشطة التجميع، سمح هذا النظام الاقتصادي باستغلال العمال - وهو ما يشير إليه التونسيون بظاهرة المناولة.»[48] لا ينظر التقرير إلى هذه الظاهرة في المقام الأول من منظور ظروف العمل، بل يشدد على ما تعنيه من حيث السلامة العامة للاقتصاد، مؤكدا أن الاستثمار الأجنبي المباشر «إلى تونس قد تركز بشكل رئيسي على ... الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة (ولا سيما في المنسوجات والكابلات الكهربائية). ونتيجة لذلك، يواصل الاقتصاد التونسي أداءه الضعيف، وتتمتع الصادرات بمحتوى منخفض للقيمة المضافة، والوظائف التي تم إنشاؤها هي ذات جودة منخفضة بشكل رئيسي»[49].

ومن المفارقات، على أية حال، أن التقرير يستمر لاحقًا في تحديد القطاعات التي تتمتع بميزة نسبية ويجب تطويرها في تونس: الوظائف الاستغلالية «ذات القيمة المضافة المنخفضة» و«الجودة المنخفضة» التي قدمتها سابقًا على أنها تمثل إشكالية سواء من منظور ظروف العمل أو من منظور الصحة الاقتصادية الشاملة. في هذا القسم اللاحق، يبدو أن التقرير يتعارض مع تقييمه السابق ويعيد تصنيف هذه القطاعات على أنها «متوسطة المهارة» و«عالية المهارة»:

47 Mary Kawar, Zafiris Tzannatos, "Young People Need Jobs and So Do Their Parents," Venture Magazine, September 11, 2017, http://www.venturemagazine.me/2017/09/young-people-need-jobs-and-so-do-their-parents/.

48 Unfinished revolution 170

49 Unfinished revolution 140

... القطـاع الـذي يحتـوي عـلى أكـبر عـدد مـن المنتجـات ذات المـيزة النسـبية المرتفعـة هـو قطـاع النسـيج، يليـه الصناعـة الميكانيكيـة والكهربائيـة ... يكشـف التحليـل عـن إمكانـات في عـدد مـن القطاعـات الـتي مـن المحتمـل أن تخـرج مـن الـدول المرجعيـة، ولا سـيما: (أ) المنسـوجات و الملابـس، (ب) الجلـود والأحذيـة، (ج) الصناعـة الكهربائيـة والميكانيكيـة ومعـدات النقـل ... يبدو أن تونـس لديهـا إمكانـات في هـذه القطاعـات إلى درجـة مختلفـة، وتبـدو المنتجـات الفرديـة المختلفـة أكـثر أو أقـل تبعـاً لتطـور الطلـب العالمـي. ومـن الجدير بالذكـر أيضـا أن العديـد مـن هـذه القطاعـات مصنفـة (وفقـا لمنظمـة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصناعيـة، UNIDO) عـلى أنهـا قطاعـات ذات مهـارات متوسـطة ومهـارات عاليـة، وبالتـالي فهـي تشـمل قطاعـات يمكـن أن توفـر وظائـف لخريجـي الجامعـات بنـاءً عـلى هـذه النتائـج، يقـترح GIFF مقاربـة سياسـية لتعزيـز تنميـة هـذه الإمكانـات[50]

...

50 Unfinished revolution 223, 224. World Bank leadership

أنا لا أبالي بكم.
لا تخبرونا أن هناك مسيرة
وأنكم لن تأتوا إلى العمل!!!
لا تذهبي،
هناك مسيرة
لم تبلغي الإنتاجية المطلوبة.
انهضي واذهبي لبيتك

3
(غياب) حقوق العمال في القطاع الخاص

اعتبارًا من عام 2018، صرحت قيادة البنك الدولي في مكتب تونس أن البنك غيّر جزئياً أولويات التنمية منذ تقرير 2014، مع التركيز بشكل أقل على تعزيز تطوير صناعة النسيج في تونس بشكل خاص والمزيد على تعزيز التنمية الزراعية والعلامة التجارية الزراعية[51]. ومع ذلك، لا تزال صناعة المنسوجات والأحذية والمعدات الكهربائية قطاعات تشكل بالفعل نسبة كبيرة من وظائف القطاع الخاص في تونس. هذه الوظائف هي نتيجة أول تحول سياسي في تونس نحو الليبرالية الجديدة وخلق قطاع خاص في الصناعة وسط سياسات تحرير السوق الأبرز في أوائل السبعينيات[52]. وبحسب الإحصائيات الرسمية الأخيرة ، فإن قطاع «المنسوجات والملابس والأحذية» يوظف 235.200 تونسي، بينما يعمل في «الصناعات الميكانيكية والكهربائية» 154.300 تونسي. إذا أضفت ثلاثة تصنيفات أخرى للقطاع الرسمي حيث توجد الوظائف الصناعية بشكل ساحق في القطاع الخاص - «الصناعات التحويلية» و«الصناعات التحويلية الأخرى» و«الصناعات الغذائية» - فإن العدد الإجمالي للتونسيين العاملين في هذه القطاعات هو 1,201,100 تونسي، أوما يمثل 35 في المائة من مجموع العمال التونسيين[53]. كل هذه الوظائف تقريباً هي وظائف في القطاع الخاص، حيث تقتصر صناعات القطاع العام على حفنة من الشركات الحكومية التي تنتج الورق والتبغ والمواد الكيميائية التي توظف بضعة آلاف من التونسيين فقط.[54]

إذا كان العمال المشتغلين في المنسوجات والصناعات التحويلية يمثلون 35 في المائة من جميع التونسيين العاملين، وإذا كان، وفقاً لأحدث الإحصائيات، 48 في المائة من العمال التونسيين يعملون في القطاع الخاص[55]، فإن هذه الأرقام مجتمعة توحي بأن حوالي 70 في المائة من الوظائف الحالية في القطاع الخاص موجودة في هذه القطاعات[56].. الأغلبية من بقية وظائف القطاع الخاص في تونس هي قطاعات الخدمات والتجارة والبناء والزراعة. نظرًا لأن المنسوجات والصناعات الكهربائية والميكانيكية تمثل نتيجة أول تحرك رئيسي في تونس نحو تعزيز نمو الوظائف في القطاع الخاص، وبالنظر إلى أن تحليلات البنك الدولي تشدد على أن هذه القطاعات لديها إمكانية أكبر للنمو في المستقبل، فمن الجدير التركيز على المنسوجات والتصنيع لفهم المشاكل الاجتماعية والسياسية والقانونية التي تصاحب استراتيجية متجددة لخلق الوظائف في القطاع الخاص.

العاملات في مجال النسيج في تونس

في حين أن أسوأ أشكال ظروف العمل الاستغلالي، بما في ذلك العمل القسري، غالبًا ما ترتبط بالعمل غير الرسمي[57]، فإن قطاع الصناعة الخفيفة التونسي الذي تمت خصخصته إلى حد كبير قد أصبح أيضًا

51 Author interview with World Bank leadership in Tunis, June 4, 2018. According to World Bank officials in the Tunisia office, the textile sector, as part of the "offshore" sector, is problematic for its perpetuation of the "offshore/onshore" dichotomy. See "Unfinished Revolution" p 24 on the dichotomy

Many scholars describe this shift as one that occurred on a 52 global scale as Global South countries shifted from a development model of import substitution industrialization to export-oriented industrialization

53 National Institute of Statistics, "Employed population: Employed by Industry," Q3 2017 numbers, updated January 12, 2018, http://www.ins.tn/en/themes/emploi.

54 For a list of public sector companies and links to their websites that enumerate their employees, see Tunisia Prime Ministry's website, under Entreprises Publiques. http://www.pm.gov.tn/pm/entreprise/listetablissement.php?lang=fr&URLref_gouvernorat=&URLref_domaine=&Keyword=&FormlistKeyword_Page=&URL_ref_etab_parent=&URL_ref_sous_type_etablissement=&FormlistKeyword_Page=17#list.

55 Unfinished Revolution, page 172 figure 5.2

56 Author's calculation assuming that between 95 and 100 percent of textile and manufacturing jobs are private sector jobs, as demonstrated in the preceding paragraph

57 See IOM and Republic of Tunisia "Baseline study on trafficking in persons in Tunisia: assessing the scope and manifestations, June 2013

مليئًا بالاستغلال. إن القوى العاملة في صناعة النسيج هي من الإناث بالكامل تقريباً وهو قطاع يعاني بشكل خاص من الظروف التعسفية والاستغلالية، بما في ذلك عمل الأطفال. أفاد اثنان من عمال النسيج الذين تمت مقابلتهم خلال القيام بالبحث في إطار هذا التقرير بأنهم بدأوا في سن الرابعة عشرة، وهي ظاهرة يقول الباحثون الذين يركزون على أعمال النسيج أنها منتشرة على نطاق واسع. يسمح قانون العمل التونسي المنقح لعام 1996 [58] - المادة 53 - 2 - للأطفال في سن 14 عامًا بالعمل طالما أنه جزء من برنامج «الدراسة» أو «التدريب»[59]. بالنظر إلى الظروف الخطرة في قطاع النسيج التي سيتم وصفها أدناه، قد يتعارض التطبيق العملي للمادة 53 - 2 مع المادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UNCRC)، التي تلتزم بحماية الأطفال «من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل من المحتمل أن يكون خطرًا أو يتعارض مع تعليم الطفل، أو يكون ضارًا بصحة الطفل أو نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي»[60]. وقعت تونس على اتفاقية حقوق الطفل في 26 فبراير 1990 وصادقت عليها في 30 يناير 1992[61].

تشمل الأشكال الموثقة الأكثر شيوعًا لإساءة معاملة العاملين في هذا القطاع الاعتداء الجسدي من قبل المشرفين، وظروف العمل غير القانونية وغير الصحية، والطرد التعسفي الجماعي، وعدم دفع الرواتب، وممارسات الانتدابات التمييزية، والعمل الإضافي غير مدفوع الأجر من حين إلى آخر.الإحصاءات والتقارير التي توثق ظروف العمل في القطاعات التي يحدد فيها البنك الدولي الميزة النسبية لتونس غير قادرة على التقاط الخبرات الذاتية للعمال بشكل كامل. من المفيد سماع أصواتهم لا لتثمين وتقدير القيمة والأهمية فقط، ولكن أيضًا للإلحاح في السياسات التي يمكنها تحسين ظروفهم بشكل فعال. «أسماء» [62]، وهي واحدة من العديد من عمال النسيج الذين تمت مقابلتهم أثناء القيام بالبحث في هذا التقرير، على سبيل المثال تدعي أن ابنتها الرضيعة لم تنجو بعد مرور عام بسبب التعنيف في مكان العمل، بما في ذلك العنف الجسدي، التي عانت منه أثناء الحمل.

«إذا لم تحقق هدف الإنتاجية بفارق قطعة واحدة، حدث شيء من هذا القبيل لي - أوقفوا تشغيل الجهاز وقالوا لي «انهضي واذهبي إلى المنزل»، وألقوا عليّا دفتر الملاحظات بعنف، ودفعوني من على الكرسيّ ... كنت حاملاً و ماتت ابنتي. ليس في تلك اللحظة، ولكن بسبب الإرهاق الشديد في العمل، والظروف التي لم يكن لديك فيها راحة ولا وقت مستقطع»، تتذكر أسماء.

أمضى منير حسين ، رئيس فرع المنستير للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)، حياته في توثيق ظروف العمل في قطاع النسيج، والتي تتركز حول ولاية المنستير. في أحد التقارير التي استطلعت مئات عمال النسيج وأماكن عملهم، قام بتفصيل بعض ظروف العمل السيئة بما في ذلك الوصول المقيّد وغير الملائم إلى دورات المياه، وظروف العمل غير الصحية، وأوقات الراحة غير الكافية، وأساليب دفع الرواتب غير التقليدية التي تتحايل على مساهمات الضمان الاجتماعي ومدفوعات الرواتب المتأخرة والعديد من الممارسات الاستغلالية الأخرى. يصف معدات وأجهزة العمل و وقفات العمل التي لم يتم تصميمها لحماية العمال من تلف العضلات والهيكل العظمي، مما يعني أنه بحلول الوقت الذي يصل فيه عمال النسيج إلى منتصف العمر، لا يمكنهم العمل بسرعة كافية لتلبية حصص الإنتاج ويتم فصلهم. ويرتبط بهذا أن 80 في المائة من العاملين في هذا القطاع تقل أعمارهم عن 35 سنة، وهو ما يعتقد حسين أنه يؤكد وجود ممارسات توظيف تمييزية ضد العمال الأكبر سنا. يلتمس عمال النسيج في منتصف العمر الذين تم تسريحهم بشكل منتظم مساعدة FTDES في المطالبة بالتغطية في برامج الرعاية الصحية الحكومية لعلاج مشاكل العضلات والهيكل العظمي المرتبطة بعملهم[63].

58 حوار مع منير حسني، رئيس فرع المنتدى التونسي للدراسات الاجتماعية والاقتصادية بالمنستير. 31 جويلية 2017

59 Article 53-2 of Tunisia's Labor Code, amended by 96-62, July 15, 1996.

60 UN Convention on the Rights of the Child, http://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx.

61 https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&lang=en.

62 نزولا عند رغبتها، لم نضع اسمها الحقيقي، وأسماء هو اسم مستعار، 16 أوت 2017

63 Mounir Hassine, "Violations des droits économoiques et sociaux des femmes travailleuses dans le secteur du Textile," FTDES http://www.ftdes.net/rapports/textile.fr.pdf

تقول بديعة، وهي عاملة نسيج تعيش بالقرب من المنستير، والتي كانت تعمل في مصنع منسوجات: «أردت أن أعمل لكنهم أخبروني أننا نفضل شابة صغيرة، عندما كنت أبحث عن العمل، كنت أبلغ من العمر 44 عامًا، لأنه قد يغمى عليك أو يحدث لك شيء لذلك يفضلون [شابة صغيرة] [64]».

كما حدد باحثون آخرون الظروف السيئة التي دفعت الكثيرين إلى الإضراب في درجة أولى، وهي ظروف لم تتحسن منذ ذلك الحين. مؤسسة فير وير (FWF)، وهي منظمة دولية غير ربحية تقدم نفسها على أنها تعمل مع العلامات التجارية للملابس لتحسين ظروف العمل، تلاحظ في تقرير لها لعام 2015 عن قطاع الغزل والنسيج في تونس والذي يشير إلى أن «تقارير المراجعة الأخيرة تظهر عددًا كبيرًا من انتهاكات الصحة والسلامة. في الواقع، النتائج الأكثر شيوعًا في تقارير المراجعة تتعلق بمعيار العمل هذا» [65]. يشير التقرير أيضًا إلى العديد من شكاوى العمال الفردية المقدمة إلى FWF حول العديد من القضايا بما في ذلك ظروف الصحة والسلامة، وانتهاكات العقود والإساءات من قبل المشرفين من بين أمور أخرى.

ظروف العمل في قطاع الصناعة والصناعات الغذائية

لاحظنا أن بعض هذه القضايا نفسها موجودة في الصناعات التحويلية الأخرى مثل صناعات تجهيز الأغذية. وصف أحد العاملين في مصنع لتنظيف التمور في بلدة خارج مدينة الحمامات السياحية مشاكل مماثلة مثل عمال النسيج، بما في ذلك تقييد استخدام دورات المياه، والمراحيض غير الصحية وانتشار الأمراض المتعلقة بهذه الظروف، وأماكن العمل الضيقة، وأدوات العمل الخطرة والإصابات المتكررة بين الزملاء، وتداعيات صارمة على فقدان حصص الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، وصف عامل تنظيف التمور نظام القائمة السوداء بين المصانع المماثلة في المنطقة بحيث يمكن مشاركة أسماء العمال الذين يعانون من مشاكل وحظرهم من العمل داخل القطاع بأكمله [66].

«كم من مرة ضحينا في المنارة؟ صدقوني، إنه مكان مرعب، مخيف. لقد ضحينا وعملنا من أجل [المشرف]»، قالت بديعة من مصنع النسيج الذي عملت فيه في مكان يسمى منارة.

يبدو أن الوظائف في مجال تصنيع الكابلات والكهرباء لديها ظروف استغلالية أقل حدة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن القوى العاملة لديها تدريب أكثر تخصصًا ويصعب استبدالها. يبدو أن هذا يؤكد النظرة التمهيدية لتقييم التنمية للبنك الدولي، التي رددها كثيرون آخرون [67]، بأن هناك فوائد للوظائف «ذات المهارات العالية» وسياسة تهدف إلى مساعدة تونس على «تسلق سلم القيمة المضافة [68]». ومع ذلك، ليس فقط مستوى المهارات الملموسة للعمل هو الذي يحدد الظروف. هناك عوامل أخرى في العمل، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالوصول إلى العدالة. حتى بالنسبة للعمال ذوي المهارات العالية في هذا القطاع، هناك حالات من الممارسات الاستغلالية غير القانونية.

أوضح أحد العاملين في أعلى سلم ومراتب هذا القطاع، والذي حصل على سنوات من التدريب في أدوات التصميم الميكانيكي المتخصصة من المدربين الأوروبيين والذي يعمل لدى شركة تصنيع قطع غيار ميكانيكية صغيرة حسب الطلب في ضواحي تونس، أنه وزملاؤه يحصلون على أجر أقل مما يستحقون للعمل الإضافي. تم تسوية هذا فقط عندما أجرى بحثه القانوني الخاص عبر الإنترنت وقدمه إلى الفريق القانوني لصاحب العمل [69]. كانت قدرته على تطبيق الحد الأدنى من معيار حالة عمل عادلة وفقًا للقانون الحالي في هذه الحالة الذي لا يعتمد على مهاراته في مكان العمل ولكن على مبادرته الخاصة، والتعليم العالي، والوصول إلى الإنترنت، وهما العاملان الماديان الأخيران الذان يعتمدان جزئيًا على انتماءه ورأسماله الثقافي والتي لا يمكن الوصول إليها أو جعلها متاحة وفي متناول جميع العمال. علاوة على ذلك، يلاحظ العامل أنه حتى في هذا القطاع الأكثر مهارة، تحصل المرأة على أجور أقل بانتظام مقابل نفس العمل، وهو تمييز بين الجنسين لا يمكن تصحيحه بمهارات وتدريب أعلى.

64 Interview with textile worker, August 16, 2017, Ksibet el Mediuoni. Name has been changed

65 Fair Wear Foundation Tunisia Country Study, 2015, p. 21, https://www.fairwear.org/wp-content/uploads/2016/06/TunisiaCountryStudy2015.pdf

66 Interview with worker, outside Hammamet, Tunisia, August 16, 2017.

67 See for example OECD Economic Surveys, Tunisia, March 2018, http://www.oecd.org/eco/surveys/economic-survey-tunisia.htm

68 Unfinished Revolution 222

69 Interview with worker in El Mghira Industrial Zone, July 21, 2017

4
لماذا لا تكون الحماية القانونية للعمال فعالة؟

يبدو أن تحول تونس المحدود إلى إطار ديمقراطي ليبرالي بعد ثورة 2011 لم يكن قد صنع الديمقراطية السياسة الاقتصادية بشكل عام، كما لم يشهد الإطار الليبرالي - مع تركيزه على الحقوق - امتدادًا أو تحسنًا في حماية الدولة للعمال من أجل العمال. يبدو أن الدولة تفشل في الحفاظ على المعايير الاجتماعية والعملية القائمة، فهذه العيوب تقوض المصداقية الشعبية للنموذج الحاكم الحالي، وهو ما يتضح جزئيًا في انخفاض أعداد الناخبين الذين يصوتون منذ الانتخابات المتتالية منذ ثورة 2011.

توجد العديد من تدابير الحماية في تونس، خاصة بالنسبة للعمل الرسمي بعقود عمل رسمية. والتي غالبًا ما يتم تضمينها في قانون العمل، وهي وثيقة من أكثر من 200 صفحة تم تمريرها في عام 1966 وتمت مراجعتها على مر السنين، ويغطي القانون العقود والمرتبات والضمان الاجتماعي والعطل والمسائل المتعلقة بالضرائب وحل النزاعات من خلال القضاء، من بين موضوعات أخرى على الرغم من أنه لا تزال هناك أوجه قصور كما يلاحظ حتى البنك الدولي، مثل الإجازة السنوية وإجازة الأمومة[70]. ويلاحظ البنك الدولي كذلك أن «العمال الذين يفقدون وظائفهم لا يتمتعون بحماية كافية للدخل ... إن أجور إنهاء الخدمة لمن يتم فصلهم منخفضة بالمعايير الدولية (بحد أقصى ثلاث سنوات بغض النظر عن وقت العمل). علاوة على ذلك، يعد فرض دفع تعويضات نهاية الخدمة أمرًا صعبًا وغالبًا ما تتأخر المدفوعات».[71]

قصور إنفاذ القانون

يبدو أن الظاهرة المستمرة المتمثلة في ظروف العمل غير السوية والمسيئة والزهيدة بشكل عام لا تعتمد كثيرًا على أوجه القصور فيما يتعلق بنص القانون بل بالأحرى في تنفيذه. وفقًا لمسح وطني شمل أكثر من 7000 تونسي أجراه في أواخر عام 2016 معهد لاهاي للابتكار في القانون (HIIL)، والذي يقدر احتياجات العدالة، فإن قضايا التوظيف هي «أكثر أنواع النزاعات انتشارًا وما يحتاج إليه الشعب التونسي هو حماية القانون[72]». بعد تحجيمها لأكثر من أربع سنوات، وجد المعهد أن تونس تواجه أكثر من مليون نزاع قانوني يتعلق بالتوظيف[73]. تشير الكثير من البيانات والمقابلات المتعمقة الواردة في تقرير معهد لاهاي للابتكار في القانون (HIIL) إلى النزاعات في القطاع الخاص والقضايا المتعلقة بعقود محددة المدة تستخدم على نطاق واسع في القطاع الخاص. ويشير تقرير معهد لاهاي للابتكار القانوني إلى أن «الفصل التعسفي وعدم دفع الأجور والامتيازات والتمييز في مكان العمل أمر شائع للغاية بين الشباب التونسي». في إحدى التنقيحات العميقة للأرقام من خلال المقابلات النوعية[74]، وجد معهد لاهاي للإبتكار القانوني HIIL عاملاً يرفض صراحةً القطاع الخاص بعد مواجهة معوقات قانونية، قائلاً: «لا أريد العمل في القطاع الخاص بعد الآن. القوانين المعمول بها تحمي الشركات بدلاً من الموظفين»[75].

إن التصور بأن القانون يحمي الشركات بدلاً من الموظفين يستحق التحري عنه. في الإطار القانوني - قانون العمل وتفسيره من قبل نظام المحاكم - ممارسات العمل الاستغلالية أو غير المستقرة التي تنتهك الالتزامات التعاقدية توجد عادة لصالح الموظف، وفقًا للمحامين الذين يعملون في هذه القضايا. يقول عزيز صمّود، وهو محام ومدير

70 Angel-Urdinola, Diego F. [editor]; Nucifora, Antonio [editor]; Robalino, David [editor]. 2014. Labor policy to promote good jobs in Tunisia : revisiting labor regulation, social security, and active labor market programs (English). Directions in development ; human development. Washington, DC : World Bank Group.

http://documents.worldbank.org/curated/en/161311468119089264/Labor-policy-to-promote-good-jobs-in-Tunisia-revisiting-labor-regulation-social-security-and-active-labor-market-programs, p6

71 Ibid

72 "Justice needs in Tunisia – 2017: Legal Problems in daily life," HIIL, p 26.

73 Ibid

74 Ibid, 37.

75 Ibid, 105.

مشروع سابق في الفرع التونسي لمنظمة محامون بلا حدود، «لقد تعاملت مع العديد من حالات عقود العمل [المخالفة] ومن السهل كسب هذه القضايا». «بالنسبة لي، تم التعامل مع هذه القضايا بشكل جيد من قبل العدالة وفاز [الموظفون]. إذا لم تكن هناك مشكلة، إذا لم يتم القبض على [الموظف] في حالة تلبس، فإننا نقول إنه سيفوز في محاكمته[76]».

ومع ذلك، فإن العديد من الموظفين ليس لديهم عقود، أو لديهم عقود قصيرة الأجل فقط - عوائق كبيرة تمنع الحل العادل لممارسات العمل الاستغلالية من خلال نظام العدالة. هناك العديد من العوامل الأخرى في العمل والتي تعني أنه في معظم الحالات، لا يعمل الحل البسيط للعقود المخالفة كما يصف صمّود في قضايا المحكمة. الأول هو أن العديد من العمال يفتقرون إلى المعرفة بحقوقهم القانونية الخاصة التي قد تدفعهم إلى رفع قضية أمام المحكمة - على سبيل المثال، أولئك الذين طردوا بشكل تعسفي أو اعتباطي غالبًا ما يكونون غير مدركين أن هناك قانون تقادم لمدة عام واحد كحد لرفع دعوى قضائية[77]. بعض منظمات المجتمع المدني - بما في ذلك الإتحاد العام التونسي للشغل UGTT و محامون بلا حدود ASF و المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية FTDES على وجه الخصوص - ووزارة الشؤون الاجتماعية لديها برامج و/ أو نشطاء يساعدون العمال في العثور على معلومات قانونية. ومع ذلك، لا يزال الوصول إلى المعلومات يمثل مشكلة؛ وبحسب مسح لمعهد لاهاي للابتكار القانوني HIIL، فإن 4 بالمائة فقط من التونسيين الذين لديهم مشكلة قانونية يستخدمون الموارد عبر الإنترنت للحصول على المعلومات، و13 بالمائة يبحثون عن محامٍ، بينما يسعى 37 بالمائة للحصول على المشورة من الشبكات الاجتماعية غير الرسمية مثل العائلة والأصدقاء والجيران[78].

النشاط النقابي	العدد	%
غير نقابية	235	90,38
نقابية	25	9,62
المجموع	260	100

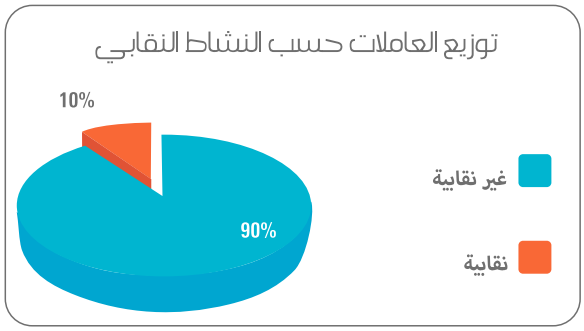

المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية

يمكن أن تكون المعلومات الشفهية حول الحقوق القانونية أقل دقة وأكثر صعوبة في الترجمة إلى حجة قانونية. وعلى الرغم من أن الاتحاد العام التونسي للشغل هو سلطة قوية في الدفاع عن حقوق العمال، والمفاوضة الجماعية، وتقديم المساعدة القانونية، فإن موارده في هذا المجال غالبًا ما توجه أكثر نحو العاملين في القطاع العام. معظم عمال القطاع الخاص غير نقابيين، حيث ينتمي 10 في المائة فقط من عمال النسيج على سبيل المثال إلى النقابات[79].

يتم رفع الكثير من القضايا التي تحال إلى المحاكم من قبل تفقدية الشغل بالولاية. ومع ذلك، فإن مكتب الفرع التنفيذي للحكومة لديه موارد محدودة، مع 332 متفقداً للبلاد بأكملها اعتبارًا من صيف 2018 [80]. وهذا يعادل

76 Interview with Azaiz Samoud, conducted on July 10, 2017, Tunis

77 Article 23, Code de Travail

78 HIIL pp 50, 51

79 Mounir Hassine, citing UGTT statistics, "Violations des droits économoiques et sociaux des femmes travailleuses dans le secteur du Textile," FTDES p38 http://www.ftdes.net/rapports/textile.fr.pdf

80 Author interview with Labor Inspectorate authorities, Tunis, Tunisia July 3, 2018

متفقداً واحدًا لأكثر من سبعة آلاف عامل. علاوة على ذلك، يمكن للمتفقدين مجرد تحرير تقارير يحيلونها إلى المدّعين العامين، وحتى القضايا الصغيرة يمكن أن تستغرق عدة سنوات حتى تتم معالجتها. يحدد قانون العمل بعض الغرامات على المخالفات التي تصل إلى 12 دينارًا (أقل من 4 دولارات أمريكية اعتبارًا من أفريل 2019)، مما يجعل الأمر مضيعة للوقت والموارد لإحالة العديد من الانتهاكات إلى المحكمة. لا تتمتع هيئة تفقد الشغل بسلطة كبيرة لتسوية حتى المخالفات الطفيفة على المستوى الإداري مع أصحاب العمل، على عكس بعض البلدان[81]. وتوجه التفقدية المزيد من مواردها المحدودة إلى الوساطة والحلول غير الرسمية لقضايا العمل الشديدة لدرجة أنها تهدد بالتحول إلى اضطرابات[82].

إن مشكلة الوصول إلى المعلومات القانونية والمساعدة القانونية للعمال تتفاقم بسبب تركز المحامين في المدن الكبرى، مما يعني أن العمال الذين يسكنون المدن[83] يمكنهم الوصول بشكل أفضل من نظرائهم في الريف، والعمل القانوني المجاني ليس ظاهرة رائجة ومنتشرة.

استراتيجية الاستثمار وتزايد معدل طبيعة العمل غير المستقرة

حتى في الحالات التي تحصل فيها الموظفة على مساعدة قانونية ومعلومات حول حقوقها القانونية، فإن أي ادعاءات بشأن معاملة غير عادلة أو الاستغلال أو الإساءة من قبل الموظفين تتطلب منها تقديم دليل على أنها كانت موظفة. ومع ذلك، فإن قانون العمل لا ينص صراحة على أن العقود مطلوبة، وأن العقود الكتابية والشفوية غير مطلوبة للتوظيف. وبحسب البنك الدولي، في تونس «يعمل حوالي نصف العاملين بأجر (45 بالمائة) بدون عقد عمل. ليس من المستغرب أن تكون المعدلات غير الرسمية أعلى بين الأفراد الأصغر سنا والأقل تعليما[84]». في الممارسة العملية، فإن مشكلة افتقار العمال إلى أدلة على عملهم تحدث بانتظام لأولئك الذين يدّعون أنهم طردوا بشكل غير عادل[85].

بصرف النظر عن الافتقار إلى العقود، هناك أيضًا طريقة استخدام نظام التعاقد الذي يؤدي إلى تفاقم ظروف العمل. CDI هو عقد غير محدود، أي عقد مفتوح أو عقد طويل الأجل، في حين يشير CDD إلى أي عقد محدد المدة أو قصير الأجل. يلاحظ البنك الدولي أن «الانقسام بين قواعد التوظيف الصارمة للعقود المفتوحة و«المرونة الهمجية» للعقود محددة المدة يعزز بشكل غير رسمي انعدام الأمن الوظيفي لأن الشركات تتجنب منح العمال عقود مفتوحة للحفاظ على المرونة - التعرض للإساءة مما يؤدي إلى ممارسات العمل الاستغلالي، والتي يشار إليها في تونس بظاهرة المناولة، أو التعاقد من الباطن على الوظائف لشركات خارجية، والتي تقدم بشكل عام أجورا منخفضة، وفرص قليلة للتقدم، ولا يوجد أمن وظيفي[86]».

ويشير تقرير البنك إلى أن العقود المحددة المدة «ترجمت إلى معدل دوران موظفين مرتفع للغاية» مع ظهور ظاهرة استغلال العمال «في أسوأ مظاهرها، ولا سيما تلك المرتبطة بترتيبات العمل سيئة السمعة المرتبطة غالبا مع الاستعانة بمصادر خارجية لتونس في أنشطة التجميع[87].» نقلًا عن دراسة للإتحاد العام التونسي للشغل UGTT، يشير تقرير البنك أيضًا إلى أن عقد CDD محدد المدة «كان يهدف إلى توفير فترة أربع سنوات من المرونة لصاحب العمل يتم بعدها تحويل العمال الجيدين إلى عقود مفتوحة (أو يمكن أن يقع رفضهم). ومع ذلك، في الواقع، استخدمت بعض الشركات ترتيبات غامضة قانونيًا للتحايل على حدّ الأربع سنوات وإبقاء القوى العاملة في حالة من انعدام الأمن الوظيفي الدائم[88] (UGTT 2009).» تشمل الحلول المقترحة من البنك الدولي لمشكلة

81 For example the United States Department of Labor, an executive body, as part of its Wage and Hour Division has the power to reach settlements with employers for infractions. See Wage and Hour Division, Fact Sheet #44: Visits to Employers https://www.dol.gov/whd/regs/compliance/whdfs44.htm.

82 Author interview with Labor Inspectorate authorities, Tunis, Tunisia July 3

83 Samoud interview

84 World Bank Unfinished revolution p 171

85 Samoud interview

86 WB Unfinished p 18

87 WB Unfinished p 170

88 WB Unfinished p173

ظـروف العمـل السـيئة حـل طويـل الأجـل لتحسـين التعليـم[89]، وآخـر قصـير الأجـل لإصـلاح برامـج الرفاهيـة الاجتماعيـة الحكومـي[90]، وطمـس الخـط الفاصـل بيـن العقـود الثابتـة والعقـود مفتوحـة المـدة لضمـان المزيـد مـن الحمايـة لـلأول، والمزيـد مـن المرونـة للأخـير[91]. يبـدو أن هـذه الحلـول تعتـبر أصـل المشـكلة في الإطـار التنظيمـي الـذي يمـيز بشـكل صـارخ بـين العقـود المفتوحـة المـدة والعقـود المحـددة المـدة. ومـع ذلـك، فـإن ظاهـرة الـشركات الـتي لا تقـدم عقـودًا أو عقـودًا غير رسـمية أو قصـيرة الأجـل تتناسـب مـع سياسـة الاقتصـاد الـكلي الأكـبر لجـذب المسـتثمرين الأجانـب.

وهـذا يعـني أن الفـرق الصـارخ بـين العقـود طويلـة الأجـل وقصـيرة الأجـل ليـس صدفـة أو إشرافًـا قانونيًـا أنشـأه المشرعـون مـن غـير عـدل بـل هـو تناقـض يخـدم أصحـاب العمـل الذيـن يمكنهـم في الواقـع مـن إبقـاء العمـال إلى أجـل غـير مسـمى عـلى عقـود قصـيرة الأجـل أثنـاء التعلـق بالأمـل في عقـد طويـل الأمـد أو توظيـف عمـال دون عـرض عقـود عـلى الإطـلاق. وعـلاوة عـلى ذلـك، فـإن هـذا المسـار القانـوني مناسـب بشـكل خـاص لجـذب المسـتثمرين حـتى تتمكـن تونـس مـن متابعـة نمـوذج النمـو القائـم عـلى التصديـر الـذي حـدده البنـك الـدولي.

يوضـح حسـين، رئيـس فـرع المنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة في المنسـتيرFTDES الـذي بحـث في ظـروف العمـل في قطـاع النسـيج لسـنوات، أن هـذه الظاهـرة تتناسـب مـع سياسـة جـذب المسـتثمرين الأجانـب مـن خـلال تحسـين مرونـة العمـال. وهـذا يعـني أن مصـدر المشـكلة ليـس نظـام العقـود المزدوج نفسـه، بـل أن الدولـة قـد أنشـأت نظامًـا لتعاقـد العمـال يخـدم أولويـة سياسـتها لجـذب الاسـتثمار الأجنـبي - وهـو هـدف أكـثر أهميـة مـن إنفـاذ حمايـة العمـال، وفقًـا لحسـين:

جـاء قانـون الشـغل في إطـار تغيـير اسـتراتيجية التنميـة الـتي بـدأت في منتصـف الثمانينيـات مـع بدايـة العولمـة. لقـد أعطـى قانـون الاسـتثمار العديـد مـن المزايـا للمسـتثمرين بحيـث يجذبـون المسـتثمرين ويجلبونهـم ... عندمـا يصـل رأس المـال الأجنـبي، فإنـه يسـتفيد مـن المزايـا الخاصـة ويضـع شروطـه الخاصـة. مـن بـين هـذه الامتيـازات، لا توجـد مسـؤولية. عندمـا تمـر الشركـة بصعوبـات اقتصاديـة، فإننـا لا نحاسـبك. لذلـك يمكـن إغلاقهـا وإعـادة فتحهـا باسـم آخـر. في إطـار مرونـة العمـل، بدأنـا في التخلـص مـن CDI - عندمـا تحصـل عـلى الـدوام، تعمـل جميعهـا الآن عـلى CDD. بالإضافـة إلى ذلـك، هنـاك الكثـير مـن الانتهـاكات في مـكان العمـل[92]».

هـذه المظاهـر المحـددة لكيفيـة اسـتخدام نظـام العقـود في تونـس لاسـتغلال العمـال هـي جـزء مـن اتجـاه أوسـع مـن المرونـة الـذي حـدث تمشـيا مـع العولمـة النيوليبراليـة. وجـدت منظمـة العمـل الدوليـة أن «المزيـد والمزيـد مـن الـشركات، بـدلاً مـن اسـتخدام قـوة عمـل منتظمـة بـدوام كامـل ومقرهـا في مصنـع واحـد أو مـكان عمـل كبـير مسـجّل، تعمـل عـلى تحقيـق مركزيـة الإنتـاج وإعـادة تنظيـم العمـل مـن خـلال تشـكيل وحـدات إنتـاج أكـثر مرونـة وتخصصًـا، والـتي لا يـزال بعضهـا غـير مسـجل وغـير رسـمية[93]». يعلـق سـميث عـلى أن «إضفـاء الطابـع غـير الرسـمي عـلى العمـال هـو المفتـاح لتحقيـق هـدف الإنتـاج المـرن ... وقـد تـم تحقيقـه مـن خـلال أشـكال التوظيـف المؤقتـة أو غـير المتفرغـة أو العرضيـة أو القائمـة عـلى العقـود[94].»

يتمثـل الحـل السياسـاتي الـذي اقترحـه البنـك الـدولي لمشـكلة ظـروف العمـل السـيئة المرتبطـة بالعقـود قصـيرة الأجـل في التحـرك نحـو إنهـاء نظـام التعاقـد ذي المسـتويين، وذلـك بشـكل أسـاسي لجعـل التوظيـف والفصـل أكـثر مرونـة بينمـا يفـترض في نفـس الوقـت تعزيـز الأمـان للعمـال الذيـن طـردوا. تتمثـل المشـكلة المحتملـة الأولى في هـذا الحـل السـياسي في أن تحسـين المرونـة في التوظيـف وفصـل الموظفـين مـن المرجـح تحقيقـه سياسـياً أكـثر مـن تحسـين الخدمـات الاجتماعيـة والوصـول إليهـا. سـيتطلب هـذا الأخـير توظيـف المزيـد مـن العامليـن في القطـاع العـام لإدارة برامـج الضمـان الاجتماعـي والمزيـد مـن الإنفـاق العـام المخصـص لهـذه القـدرات الإداريـة، وهـو مـا يحـذر تقريـر البنـك الـدولي نفسـه مـن أنـه يعـاني مـن: «ترتيبـات التمويـل غـير اللائقـة وضعـف التنظيـم والإدارة [الـذي] يهـدد

89 See WB Unfinished sections 5.2 and 5.3, pp 173-182

90 See WB Unfinished sections 5.4 pp 187-190

91 WB Unfinished 189

92 حوار مع حسني.

93 ILO, Decent Work and the Informal Economy, Report VI, 2002, 2

94 John Smith, "Imperialism in the Twenty-First Century," Dev Publishers & Disributors, New Delhi, India, 2016, pp 121, 122

قـدرة النظـام، لا سـيما المعاشـات التقاعديـة، لتقديـم الفوائـد عـلى المـدى الطويـل[95].» سـتكون زيـادة التمويل وتحسـين القـدرة الإداريـة لبرامـج الضمـان الاجتماعـي العامـة صعبـة بشـكل خـاص مـن الناحيـة السياسـية خاصـة وأن الدائنـين التونسـيين، بمـا في ذلـك صنـدوق النقـد الـدولي، يطالبـون بتجميـد التوظيـف العـام كجـزء مـن سياسـات التقشـف للحـد مـن عجـز الميزانيـة، ويبـدو أن المؤسسـات الماليـة الدوليـة يناقضـون أنفسـهم. مـن ناحيـة، يشـترطون القـروض عـلى خفـض الإنفـاق الحكومـي بينمـا يقترحـون مـن ناحيـة أخـرى أن الدولـة يمكـن أن توفـر الخدمـات الاجتماعيـة لأولئـك الذيـن يفقـدون وظائفهـم بسـبب ظـروف العمـل غـير المسـتقرة المرتبطـة باسـتراتيجية النمـو الموجهـة نحـو التصديـر الـتي تـروج لهـا المؤسسـات الماليـة الدوليـة لعقـود.

المشـكلة الثانيـة المحتملـة هـي أن زيـادة مرونـة القـوى العاملـة مـع تعزيـز رفاهيـة الدولـة لأولئـك الذيـن يفقـدون وظائفهـم يظهـر ليتناقـض مـع المطالـب الثوريـة الـتي ربطـت العمـل والكرامـة معًـا. وبـدلاً مـن ذلـك، فـإن زيـادة رفاهيـة الدولـة مـع زيـادة الدقـة والمرونـة في سـوق العمـل تخاطـر بجعـل المواطنـين أكـثر اعتمـادًا عـلى الدولـة بطريقـة تقلـل مـن قيمـة عملهـم، وقـد تبـدو خطـوة نحـو تقليـل اسـتقلالية المواطنـين في حياتهـم المهنيـة. والأهـم مـن ذلـك، أن اقـتراح اسـتهداف الإنفـاق العـام عـلى برامـج الرعايـة الاجتماعيـة لضحايـا زيـادة مرونـة العمـل مـن شـأنه أن يؤمـم ويؤسـس تكلفـة إنشـاء قـوة عمـل أكـثر مرونـة، وبيئـة سـوق العمـل الـتي سـتفيد المسـتثمرين أكـثر، أي خصخصـة أربـاح تحريـر سـوق العمـل والمشـكلة الثالثـة المحتملـة هـي أن زيـادة مرونـة إقالـة العمـال بعقـود مفتوحـة قـد تعرضهـم لخطـر ظـروف العمـل الاسـتغلالية نفسـها الـتي يعـاني منهـا حاليًـا الموظفـون بعقـود محـددة المـدة، ممـا يشـير إلى جـذر آخـر إلى القـاع بـدلاً مـن رفـع شروط جميـع العمـال.

95 Angel et al. p 78

الاستنتاجات

لماذا توجد أشكال الاستغلال هذه؟ يبدو أن مقاربة أصولية السوق الحالية ترد مجيبة على أن الجودة «ذات القيمة المضافة المنخفضة» للوظائف تؤدي بطبيعتها إلى ظروف عمل سيئة. ومع ذلك، فإن هذا يثير مسألة الإنتاج الدولي وسلاسل القيمة العالمية في النظام النيوليبرالي: أي القوى العاملة في العالم يجب أن تقوم بهذه الأنواع من الوظائف الاستغلالية ومن أجل أي مستهلكين. وهذا يعني أنه حتى إذا نجحت تونس في صعود سلسلة الإنتاج العالمية بنجاح، فيجب على دولة أخرى أن تتقدم نحو الأسفل، وبالتالي سيتم نقل الوظائف الاستغلالية إلى دولة فقيرة أخرى.

إن تونس ليست وحيدة في اعتبار أن وضعية العمال تتدهور. وبدلاً من ذلك، فإن السباق نحو القاع بين دول الجنوب العالمية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج من البلدان المتقدمة والاحتفاظ حتى بالوظائف الاستغلالية أدى إلى خفض الأجور على مستوى العالم - وهي ظاهرة تعرف باسم المراجحة العالمية للأجور. في حين أشار الكثيرون إلى الإلغاء التدريجي للاتفاقية الدولية للألياف الدقيقة في عام 2005 باعتبارها تعرض صناعة النسيج التونسي لمزيد من المنافسة من المنتجين الآسيويين، فجميع البلدان الرئيسية المنتجة للمنسوجات شهدت أنّ عمالها يتحملون العبء الأكبر لقوى السوق. ووجدت إحدى الدراسات التي أجريت على «15 دولة من الدول الرائدة في تصدير الملابس في العالم أنه بين عامي 2001 و2011، انخفضت أجور عمال الملابس في معظم هذه البلدان بالقيمة الحقيقية[96]».

يشكل الإنتاج الصناعي للسلع التجارية في بلدان الجنوب للتصدير إلى الأسواق الشمالية إلى حد كبير نوع استغلال العمال الذي يحدد الحقبة النيوليبرالية.

يجادل سميث بأن «تصدير السلع المصنعة من الجنوب إلى الشمال (S-N) ككل يجب ألا يُنظر إليه على أنه ليس تجارة فحسب، بل كتعبير عن عولمة الإنتاج، ويجب ألا يُنظر إلى هذا بدوره على أنه إعادة ترتيب تقني للآلات والمدخلات الأخرى، ولكن كتطور لعلاقة اجتماعية، وهي علاقة الاستغلال بين رأس المال والعمل[97]».

إن الاعتراف بتقسيم العمل على طول سلاسل القيمة العالمية هو مقدمة رئيسية لتخيل النماذج الاقتصادية البديلة، وتطوير تضامن العمال عبر هذه السلاسل، وتنظيم هياكل وترتيبات جديدة للعمال من شأنها تمكينهم.

بالتوازي مع مناقشة أكبر للأبعاد العالمية لعلاقات العمل، قد تكون بعض إصلاحات السياسة جديرة بالنظر في إطار تونس السياسي الحالي، الأمر الأهم والعاجل- وفقًا لعمال النسيج أنفسهم ومناصريهم - سيكون على الدولة ضمان تغطية رعاية صحية جيدة لهؤلاء العمال الذين عانوا بالفعل من سنوات من ظروف العمل غير الصحية. والشيء الآخر هو تحديث قانون الشغل، الذي لم يتم تحديثه منذ عام 1996. وقد جعل التضخم منذ ذلك الحين الغرامات المنصوص عليها فيه أكثر صعوبة. إلى جانب ذلك، يمكن جعل تفقدية الشغل أكثر فعالية إذا زودتها الدولة بالموارد الكافية؛ وبالمثل، يمكن للدولة أن تزود القضاء بالموارد الكافية التي يحتاجها لسماع القضايا ضد أصحاب العمل بسرعة أكبر. لا يمكن لهذه التحسينات التغلب على ضغط استراتيجية الاقتصاد الكلي لجذب الاستثمار الرأسمالي من خلال الأجور المنخفضة وأسواق العمل الاستغلالية والتقسيم العالمي النيوليبرالي للعمل الذي يبني هذه الاستراتيجية الموجهة للتصدير للولايات الجنوبية. ومع ذلك، قد يمنحون العمال بعض الأدوات لاستخدامها وهم يواصلون القتال من أجل حقوقهم.

96 Worker Rights Consortium, Global Wage Trends for Apparel Workers, 2001-2011, 2013, https://cdn.americanprogress.org/wp-content/uploads/2013/07/RealWageStudy-3.pdf, 2.

97 Smith p 51.

حتى مثل هذه التعديلات المتواضعة من المرجح أن تدفع الحجج المضادة. إحداها أن حماية أقوى للعمالة ووظائف عالية الجودة ستجعل الصناعات الحالية أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب. الأمر الآخر هو أن الأجور والمزايا الجيدة لن توقف اعتصامات أولئك الذين ليس لديهم وظائف على الإطلاق. والمشكلة الثالثة المحتملة هي أن استمرار بعض الصناعات على الإطلاق، ولا سيما المنسوجات التي توظف ما يقرب من ربع مليون تونسي، قد لا يكون مستدامًا على أي حال عند النظر في عوامل أخرى مثل التأثير البيئي أو التأثيرات على الصناعات الأخرى مثل الصيد أو الآثار على الموارد المائية المحدودة. علاوة على ذلك، فإن سد الفجوة بين القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص الرسمي الذي يعمل ضمن إطار قانوني رسمي وقابل لحماية العمال يمثل تحديا أكبر بكثير وسياسات الإصلاح التي تم طرحها في هذه الورقة لا تكفي.

كل هذه المشاكل مهمة وتثير أسئلة ملحة تحتاج إلى التداول من خلال مناقشات متعمقة حول كل من سياسات واستراتيجيات التنمية والتجارة والزراعة والمالية والنقدية في تونس وكذلك مكانة تونس في النظام الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، لا يمكن أن تتضمن تحديات تشكيل هيكل اقتصادي ديمقراطي مستدام ذي سيادة في تونس أي وصفات سياسية لا تمكّن العمال التونسيين أيضًا. بدلاً من ذلك، يجب إيجاد حلول لهذه القضايا بالتوازي مع - إن لم يكن بدءا ب - تعزيز الحماية للعمال. نظام اقتصادي أكثر مساواة وعدالة يستجيب للمطالب الثورية التي قدمها التونسيون في عام 2011 يتطلب تمكين العمال وإعادة توجيه العمالة الزائدة نحو ترتيب أولويات الإنتاج لتلبية الاحتياجات المحلية.

محتوى هذا المقال هو مسؤولية المؤلف ولا يعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ.

مؤسسة روزا لوكسمبورغ هي مجمع تفكير مستقل للتثقيف السياسي، تابعة لحزب اليسار الألماني. يعمل مكتبنا في تونس مع منظمات المجتمع المدني والناشطين والفنانين والأكاديميين في شمال أفريقيا حول مسائل العدالة الاجتماعية، والنماذج البديلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والغذاء والسيادة المالية والهجرة. نقوم بتحليل نقدي لآثار السياسات الأوروبية على شمال إفريقيا. ننخرط مع شركاء تقدميين من المنطقة في حوار حول العلاقات المتساوية بين جميع مجتمعات الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط وبين أوروبا على أساس العدالة الاجتماعية والتنمية الديمقراطية وحرية التنقل للجميع. في هذا الصدد، نقوم بنشر تحليلات وآراء حول القضايا ذات الصلة. هذه لا تمثل بالضرورة مواقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ولكن يجب النظر إليها كمدخل في النقاشات المحلية، الإقليمية أو الدولية.

مؤسسة روزا لوكسمبورغ
مكتب شمال إفريقيا

55 مثلث، نهج غزة جوان 1955، ميتيال فيل 1082 تونس

info.tunis@rosalux.org